تصور مقترح لدور أخصائي خدمة الفرد
في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات

A proposal prospect of the role social case work
in achieving social security for women breadwinners

إعداد
أ.م.د/ مني عزيز جبران
أستاذ خدمة الفرد المساعد
بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة

ملخص البحث

(تصورمقترح لدور أخصائي خدمة الفرد في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات)

هدفت الدراسة إلى وضع تصورمقترح لدور أخصائي خدمة الفرد في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات ، وهي دراسة وصفية تم تطبيقها علي عينة قدرها (150) مفردة من المستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعي بالمنصورة بمحافظة الدقهلية ، بإستخدام منهج المسح الإجتماعي بالعينة ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وضع تصورمقترح لدور أخصائي خدمة الفرد في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات.

الكلمات المفتاحية : الأمن الاجتماعي– النساء المُعيلات

Abstract

(A proposal prospect of the role social case work in achieving social security for women breadwinners)

The study aimed to try A proposal prospect of the role social case work in achieving social security for women breadwinners, It is a descriptive study applied to a sample of (150) single beneficiaries of social safety nets in Mansoura, Dakahlia Governorate., Using the sample social survey method, The results of the study came up with A proposal prospect of the role social case work in achieving social security for women breadwinners .

Key words : - women breadwinners - social security breadwinners)

أولا : مشكلة الدراسة :

تعتبر قضية التنمية هى محور الاهتمام والشغل الشاغل للدول النامية باعتبارها أحد السبل التى يجب أن تنتهجها تلك الدول للخروج من دائرة التخلف وتحقيق التقدم المنشود , ولتحقيق ذلك تسعى تلك الدول إلى الاستخدام الأمثل لطاقاتها وامكانياتها المادية والبشرية , ويعتبر العنصر البشرى بنوعيه من أهم موارد المجتمع الصانعة للتنمية , والهدف لها فى ذات الوقت.(نجلاء ، يوسف ،2016، 17)

ويسعى المجتمع المصرى إلى التقدم والوصول إلى التنمية الشاملة من خلال تنظيم موارده البشرية ؛ لأنها عنصر مهم من عناصر الإنتاج , فالعنصر البشرى فى التنمية هو محور عملية التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات , وهو المحرك الأول فى عملية التنمية , لذلك لابد من استثمار كافة الطاقات البشرية بما فى ذلك المرأة. (أبو النيل،مرفت ،2014، 183)

وتشكل النساء تقريباً (50%) من عدد سكان العالم , لذا يحظى موضوع المرأة باهتمام غير مسبوق على المستويات الدولية والقومية والمحلية , ويشترك فى ذلك الدول المتقدمة والدول النامية , حتى صار موضوع المرأة وتنميتها أحد المكونات الأساسية فى برامج التنمية البشرية خاصة , وبرامج التنمية الشاملة عامة. (عبد المقصود ، عبد المحسن ، 2002، 3)

وقد تعرضت الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية لكثير من التحولات في هيكلها ووظيفتها بسبب التغيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، وقد نتج عن هذه التغيرات التي تعرضت لها الأسرة العديد من المشكلات والتي بلا شك تؤثر علي الأسرة وعلي قدرتها علي مواجهة أعبائها وعلي أداء وظيفتها الحيوية .

وأصبحت مشكلات المرأة من الموضوعات المطروحة بقوة على كل الساحات وفي شتى الاتجاهات ولعل ذلك يعود الى أن وضع المرأة في أي مجتمع يعتبر مقياسا لمدى تطور ونمو المجتمع، حيث يقاس تقدم المجتمعات بمدى اهتمامها بالمرأة ومشاركتها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية.

وأصبح دور المرأة في المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ضروريا ذلك أن دور المرأة في أي مجتمع تعد أحد المقاييس التي تعبر عن نموه وتطوره بل إن مشاركة المرأة في العمل المنتج الخلاق يعكس حركة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في مكونات النشاط القومي كله.(عبد العزيز ، مصطفي ،365،2019)

ونلاحظ بأن هناك تزايداً في أعداد المراة المُعيلة في مصر يوماً بعد يوم وبما أن هذه المرأة يقع علي كاهلها إعالة أفراد الأسرة من الصغار والكبار في بعض الأحيان وذلك بسبب وفاة الزوج أو مرضه ، أو هجرته ، أو هجرة لها ، أو طلاقها منه فإنها بالتالي هي التي تحل حل الزوج في المنزل ، وتصبح

هـذه الأسـرة أكثـر عرضـة للفقـر وللمشـكلات عـن الأسـر التـي يكـون عائلهـا رجـلا خاصـة فـي المنـاطق الريفية أو الشعبية أو العشوائية أو غيرها. (عبد الرحمن ، فاطمة ، 124،2020)

كما أن الضغوط الاقتصادية تحول دون إشباع الاحتياجات الصحية للمرأة المعيلة فلكي تستخدم المرأة الخدمات الصحية يجب أن يتوفر لديها المال ونتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها المرأة المعيلة لا تملك هذا المال لرعاية صحتها. وفي ظل الظروف التي تمر بها المرأة المعيلة فإنها تعمل ساعات طويلة للقيام بمسئوليتها خارج المنزل، مما يلقي علي عاتقها أعباء صحية جسيمة وفي الوقت نفسه لا يتبقي لها فائض من الوقت أو المال تستطيع أن تستقطعه لنفسها حين تحتاج الى الرعاية الصحية .(عبد العال ، ماهر ،2017، 45)

كما يعاني أطفال المرأة المعيلة من التسرب من التعليم والافتقار إلي العواطف التي هي في أشد الاحتياج إليها في هذه المرحلة العمرية ، فنادرا ما يساعد الآباء أبناءهم بعد الانفصال عن الأسرة حيث يكونون عادة مع والدتهم. ويعد انتشار الأسرة المعيلة مقياسا لفقر المجتمعات ويعاني أطفال هذه الأسر من الحرمان ، والأسرة التي تعولها امرأة ذات مستوي اقتصادي أقل من الأسرة التي يعولها رجل.(اسماعيل ، اجلال ، 2013، 56)

وفي ضوء ما سبق يتضح المعاناة الاقتصادية والاجتماعية لواقع المرأة المعيلة وضعف الحكومات علي توفير الاحتياجات الأساسية لها وعدم توفر السبل الكافية لحصولها علي الموارد الاقتصادية وغيرها اللازمة لتحسين مستوي معيشتها ، وبسبب جهود الأدوار المفروضة عليها وضعها في سوق العمل ، وبسبب مظاهر التفكك الأسري التي تحملت فيها المرأة أعباء إضافية . لاسيما النساء المسئولات عن أسرهن (المرأة المعيلة). كما يتضح أن هناك مشكلات تتعرض لها المرأة المعيلة باختلاف المجتمعات والأعراف والعادات والتقاليد وظروف العمل وأنماطه ، وتتنوع مشكلات هؤلاء النساء إلي عدة مشكلات هي المشكلات الأسرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية .

وما تجدر الإشارة إليه هو أن أوضاع المرأة داخل المجتمع تعرضت لكثير من التغيرات التي ساهمت بشدة في تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والحرمان وعدم إشباع الاحتياجات الأساسية لها في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة التي لا تتيح لها الفرصة الكافية لإشباع حاجاتها من الغذاء الكافي والمسكن الملائم والخدمات الاجتماعية بأنواعها من تعليم وصحة ورعاية.

وفي مصر تنتشر مصر تنتشر ظاهرة النساء المُعيلات لأسر بصورة واضحة يعبر عنها بتقديرات متباينة ففي الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (٢٠٠١/ ٢٠٠٢) تشير النسب إلي أن حجم الأسر التي تعولها نساء بصورة كاملة تقدر ما بين (18% و 22%) من جملة الأسر، وبحسب إحصاءات الأمم المتحدة فإن نسبة

هؤلاء النساء فى العالم كله (42.9%) من أسر العالم وأن (70%) من الأسر الحادية في العالم تديرها نساء سواء أرامل أو مطلقات أو غير متزوجات .(صندوق الأمم المتحدة ، 2008)

وتشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن (18.7%) من الأسر المصرية تتولى إعالتها سيدات. وقال تقرير للجهاز، صادر فى 2019 إن إجمالي عدد الأسر بلغ (١٨)مليون أسرة، منها ٥.٤ مليون تعولها امرأة، أى حوالي ٢٥ مليون فرد. ولفت رئيس اتحاد الجمعيات الاقتصادية إلى أن الغالبية العظمى من رؤساء الأسر لفئة المطلقات والأرامل، إذ ترتفع نسبتها في الحضر إلي (86.3%) مقابل (72.6%) في الريف ويعكس ذلك انخفاض مستوي المعيشة لهذه الأسر مقارنة بالأسر التي يرأسها الرجال مؤكدا أن أعلى نسبة لهن بالإسكندرية (90%) وكذلك القليوبية والبحيرة وأقل نسبة (53%) بجنوب سيناء، أما باقى المحافظات تتراوح بين (77% و 90%) وأفادت الإحصائيات الرسمية أن أعداد النساء المعيلات فى تزايد مستمر بالقاهرة والمحافظات والعشوائيات، خاصة فى صعيد ووصلت أعدادهن في الدقهلية (19.8%) ، بينما رصدت العديد من المنظمات الحقوقية أن نسبة النساء المعيلات فى مصر تتجاوز (35%) من نسبة السكان.(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،103،2019)

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ إلي أن النساء العائلات لأسرهن أكثر الفقراء فقراً ، وأن فقر هذه الأسر يزيد علي الأسر التي يرأسها رجل بمعدل مرة ونصف.(المعهد القومي للتخطيط ،2016 ، 103).

ويرجع فقر هذه الشريحة إلي انفراد المرأة بعبء رعاية الأسرة وإلي تدهور المستوي التعليمي وما يترتب عليه من ضعف المهارات التي لاتؤهلها للحصول علي عمل مناسب يفي بإحتياجاتها .

وقد أشارت كثير من الدراسات والأبحاث إلي مشكلات النساء المُعيلات ومن هذه الدراسات :

دراسة (سيد جاب الله، 2002) وهدفت الدراسة إلي التعرف علي الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للنساء اللاتي ترأسن أسر في القرية المصرية واللاتي استفدن من شبكات الأمان الاجتماعي ومعرفة أهم المشكلات التي تواجههم ، وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن الأمية هي السمة السائدة لدي النساء المُعيلات بالاضافة إلي ارتفاع نسبة الأرامل بينهم وكذلك ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض المستوي الاقتصادي .

ودراسة (أحمد مجدي ، وخليل عبد المقصود ، 2005) وهدفت الدراسة إلي رصد وتحليل الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية للأسر التي تعولها نساء والتعرف علي أنماط التكيف والمواجهة وتحديد أشكال المساعدة التي يمكن تقديمهلا لهن ، وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن غالبية هؤلاء النساء لا يمتلكن مهارة القراءة والكتابة مما يقلل من فرص حصولهن علي عمل مناسب ، وارتفاع نسبة التسرب من التعليم بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الأسرة بعد وفاة العائل

ودراسة (أميرة محمد ، 2011) وهدفت الدراسة إلي التعرف علي الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للنساء المُعيلات والكشف عن الأثار المترتبة علي إعالة النساء لأسر علي الأوضاع الاقتصادية والتعليمية للأبناء وعلي المحيطيين بهم من جيران وأقارب ، وتوصلت نتائج الدراسة إلي وضع مجموعة من الأليات التي يمكن من خلالها تمكين النساء المُعيلات اجتماعيا واقتصاديا في المجتمع المصري ، وأنأن أهم المشكلات التي تعاني منها النساء المُعيلات هي المشكلات الاقتصادية ومشكلات تربية الأبناء وتسربهم من التعليم .

ودراسة (Segal & Wozner,2016) وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي خصائص المرأة المعيلة فى المجتمع السنغالي و التعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التى تعاني منها المرأة المعيلة فى المجتمع السنغالي وتوصلت نتائج الدراسة إلي وضع نموذج مقترح يتم من خلاله مواجهة مشكلات المرأة المعيلة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية .

ودراسة (Richard Jill,2016) وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي عوامل الضغوط والأزمات التي تتعرض لها النساء المعيلات وأهم المشكلات التي تعاني منها المرأة المعيلة وتوصلت نتائج الدراسة إلي أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة المعيلة في المجتمع الأمريكي هي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومنها عدم القدرة علي الوفاء بمتطلبات أسرتها كما تبين أن النساء المعيلات يعانين من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والعاطفية ، كما أنهن يواجهن صعوبة في التكيف مع أوضاعهن

ودراسة (حماده مسلم ، 2017) وهدفت الدراسة إلي تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المعيلة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا و تحديد المعوقات التي تحد من كفاءة برامج منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المعيلة وتوصلت نتائج الدراسة إلي وضع مجموعة من المؤشرات التخطيطية لرفع مستوي كفاءة برامج منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المعيلة منها إقامة ندوات توعية عن مشكلات المرأة المعيلة وكيفية مواجهتها .

ودراسة (مني كمال الدين، 2017) وهدفت الدراسة إلي التعرف علي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تواجه المرأة المعيلة وكيفية الحد من هذه المشاكل والتعرف علي كيفية النهوض بالوضع الاجتماعي للمرأة المعيلة وتنمية قدراتها وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن الحاجة المادية من أهم المشاكل التي تواجه المرأة المعيلة وكذلك تسرب الأبناء من التعليم والتدني في مستوي الحالة الصحية لكل أفراد الأسرة .

ودراسة (Grandner Judith,2017) وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي دور الخدمة الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة للمرأة المعيلة وتحديد أهم المشكلات المرتبطة بتحسين نوعية الحياة للمرأة المعيلة وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن أن الغالبية العظمي من المبحوثين يرون أن أسباب إعالتهن الأسرة الطلاق أن أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجههن عدم كفاية مساعدات الضمان الاجتماعي.

ودراسة (Elizabeth fiona,2018) وتهدف هذه الدراسة إلي تحليل أوضاع النساء الفقيرات والكشف عن الأزمات التي تعانين منها في الدول النامية في المناطق العشوائية وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن مستوي فعالية برامج تمكين المرأة المعيلة لا تختلف بإختلاف الخصائص الاجتماعية للمستفيدات .

ودراسة (رجاء محمد، 2018) وهدفت الدراسة إلي رصد التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت علي أوضاع النساء المُعيلات في القري قبل حصولهن علي القروض الصغيرة وبعده وتنفيذهن للمشروعات الاقتصادية من خلال الجمعيات التي تم اختيارها وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن أهم المشكلات التي تواجههم هي غلاء الأسعار وعدم توفير فرص عمل للأبناء بعد تعليمهم ، وانخفاض قيمة القرض ، وكذلك اكتساب المبحوثات القدرة علي القيادة والادارة بعد تنفيذ المشروعات والقدرة علي التعبير الذاتي والتغيير في أسرهم.

ودراسة (نسمة عبد العزيز ،2018) وهدفت الدراسة إلي تحديد مستوي عائد مشروعات وحدات الضمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة المراة المعيلة وتوصلت نتائج الدراسة إلي ضعف الخدمات المقدمة للمرأة المعيلة بصفة عامة من خدمات صحية وتعليمية وخدمات اجتماعية وأن المرأة المعيلة تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية كما أنها تواجه صعوبات في توفير متطلبات الحياة وغالبا يضطر أولادها إلي ترك التعليم والخروج إلي سوق العمل مبكرا دون أي مهارات .

ودراسة (Robert william,2018) تهدف هذه الدراسة إلي دراسة نوعية الحياة للمرأة الفقيرة في المجتمعات العشوائية وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن تنمية وعي المجتمع بأهمية الاستفادة من قدراتها وطاقاتها في تحسين نوعية حياتها وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمرأة وذلك من خلال المؤسسات المحلية والقومية والدولية.

ودراسة (Justin George,2018) تهدف هذه الدراسة إلي معرفة تأثير العمل والبيئة على النساء اللاتي يعشن في الأحياء الفقيرة و إلقاء الضوء على الظروف السيئة التي تدفع الإناث إلي إعالة أسرهن في أمريكا اللاتينية وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن الجانب الاقتصادي التعليمي والصحي للمرأة الفقيرة في المناطق يؤثر تأثيرا مباشرا علي نوعية حياتها كما أن طبيعة العمل التي تزاولها المرأة يوميا يؤثر في تحسين نوعية حياتها.

ودراسة (عبير عبد الستار، 2019) وهدفت الدراسة إلي علي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية التي تواجه المرأة المعيلة وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن أهم المشكلات التي تعاني منها هي عدم كفاية المعاشوالمعونات وكثرة المصروفات اللازمة لتعليم الأبناء وقلة الاستفادة من خدمات التأمين الصحي وانخفاض وعي المرأة بحقوقها القانونية .

ودراسة (معوض محمود، 2019) وهدفت الدراسة إلي تحديد المشكلات الاجتماعية والبيئية التي تواجه المرأة المعيلة في الريف والحضر وتوصلت نتائج الدراسة إلي أنه لاتوجد فروق معنوية بين المرأة المعيلة في الريف

أو الحضر في حجم ونوعية المشكلات التي تواجهها ، كما توصلت الدراسة إلي ضعف الوسائل والأدوات التي تستخدمها الجمعيات الاهلية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية للنساء المُعيلات ووضع مجموعة من المؤشرات التخطيطية لرفع مستوي كفاءة برامج منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المعيلة منها إقامة ندوات توعية عن مشكلات المرأة المعيلة وكيفية مواجهتها .

ودراسة (Restrepo et al ,2019) وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم محددات فعالية وكفاءة وإنتاجية النساء المعيلات سواء كانت هذه المحددات بشرية أو مادية أو مجتمعية ، وذلك للوقوف على الوسائل والطرق والوسائل والأساليب اللازمة لوضع المرأة المعيلة داخل إطار التنمية المستدامة وتحقيق حياة كريمة لها ولاسرتها ورفع مستوى معيشتها وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن أهم مشكلات النساء المعيلات هي تدني الموارد المالية وعدم القدرة علي الوفاء بإحتياجات الأسرة الضرورية وحاجتها إلي الخدمات الصحية .

ودراسة (ريم الكرديس، 2020) وهدفت الدراسة إلي التعرف علي خصائص أسر المرأة المعيلة في المجتمع السعودي المعاصر والتعرف علي المشكلات التي تواجهها وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن سبب إعالة المرأة للأسرة هو وفاة الزوج والطلاق وتعدد الزوجات وضعف دخل الزوج بالاضافة إلي ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة والمواصلات .

ويعد الأمن الاجتماعي ضرورة مهمة من ضروريات الحياة البشرية ولزاماً من لوازمها الأساسية لدوره المهم في تحقيق الاستقرار والرخاء لأفراد المجتمع ، ويعتب الأمن الاجتماعي كذلك الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيسياً في حماية منجزاتها والسبيل لتقدمها بما يوفره من بيئة ملائمة وأمنة للعمل والبناء وبعث الطمأنينة في نفوس أفراد المجتمع .

وتستمد قضية الأمن الأجتماعى أهميتها من رسوخ وأهمية البعد الأجتماعى في منظومة التنمية المستدامة ، إذ لا يخفى على أحد أن من أهم مقومات اندماج الفرد في المجتمع وتوافقه مع انطلاقاته هو أحساسة بالأمن الأجتماعى هذا الإحساس الذي من شأنه دفع طاقاته وطموحاته لتحقيق المزيد من العمل والإنتاج وبالتالي المزيد من الارتقاء والرفاهية (ياسين ، السيد ،1998)

والأمن الأجتماعى عامل فاعل في عملية التنمية وفى تحسين نوعية الحياة وفى تكوين الانتماء الصادق غير المزيف للوطن وفى تنمية البشر وفى تعظيم مردود الإصلاح الأقتصادى مما يجعل الفرد أكثر قدرة على المشاركة والبذل والعطاء.

وبذلك فقد تأكد أن ترسيخ قواعد الأمن الأجتماعي في أي مجتمع أصبح دعامة أساسية وشرطا جوهريا من شروط تحقيق الأمان الأجتماعى بوجه خاص والتنمية الاجتماعية بوجه عام .

كما ينعكس تأثير انعدام الأمن الأجتماعى على تماسك المجتمع وأيضا على السلوك الفردي ، وشيوع حالات السلوك الأنحرافى كضعف الشعور بالانتماء وتدنى روح الحرص وسيطرة اللامبالاة وظواهر الرشوة والاتجار غير المشروع الناتجة عن اختلال العلاقات بين المراكز والأدوار الاجتماعية (جاسم ، كامل ،1997، 1)

ومن هنا فإن ترسيخ قواعد الأمن الأجتماعى في أي مجتمع أصبحت دعامة أساسية وشرطا جوهريا في تحقيق الأمان الأجتماعى بوجه خاص والتنمية الاجتماعية بشكل عام .

ويؤكد ذلك العديد من الدراسات و الأبحاث السابقة ومنها:

دراسة (رشاد عبد اللطيف، 2001) والتي هدفت إلي وضع تصور يساهم في زيادة اسهامات الجمعيات التطوعية في تحقيق أمن المجتمع ، وتوصلت نتائج الدراسة إلي وضع هذا التصور من خلال أن تقوم الجمعيات بتوضيح اهدافها للأفراد وأن تكون هذه الأهداف نابعة من احتياجات أفراد المجتمع الفعلية ، بالاضافة إلي الاهتملم بعمليات جمع المال لمساعدة الجمعية علي تحقيق أهدافها ، وزيادة المشاركة المجتمعية في التمويل لمواجهة الانحراف والجريمة .

و**دراسة (طلعت مصطفى السروجي، 2002)** وركزت الدراسة على أهمية صنع سياسات رعاية اجتماعية تساعد على تمكين الإنسان وتفعيل مشاركته وتعزيز قيم المشاركة لديه وتفعيل الثقافة المدنية والمواطنة واهتمت بتناول المتغيرات الفاعلة في السلام الأجتماعى في ظل اهتزاز أو غياب السلام الأقتصادى وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز قوة دور الدولة في توفير الحماية والأمن الأجتماعى من خلال حماية وتوجيه شبكات الأمان الأجتماعى في المجتمع بواسطة تجانس وانسجام وتوافق المنظمات ككل وتحقيق الأمان الأجتماعى في المجتمع من خلال المساواة والعدالة الاجتماعية والبعد عن التمييز والتحييز ومواجهة التهديدات والتركيز على الجدران والاستحقاق

ودراسة (Burkhart ,2002) والتي أشارت إلي أن هناك عوامل تهدد الأمن الاجتماعي أهمها قلة الدخل والمرض والفقر الكامل وفقد الوظائف وفقد الشريك وبالتالي اقترحت الدراسة ضرورة أن يكون لدي المسئولين والمهنيين وعي بضرورة توفير شبكات الأمان الاجتماعي للتغلب علي هذه العوامل لتحقيق الأمن الاجتماعي .

و **دراسة (ماهر أبو المعطى على 2002)** والتي تناولت الخدمة الاجتماعية وتحقيق السلام الأجتماعى في المجتمع المصري إلى أهم الوسائل التي تسهم في تحقيق السلام الأجتماعى مع بيان أهم المرتكزات التي تعتمد عليها مهنة الخدمة الاجتماعية لتحقيق السلام الأجتماعى وخصلت الدراسة إلى أن الأسس التي تستند إليها إستراتيجية تحقيق السلام الأجتماعى تتمثل في الشرائع السماوية ، المواثيق العالمية والقومية وما يتبعها من قرارات ، والدستور ، والتشريعات والقوانين والقرارات المحلية ، لقيم المهنة .

ودراسة (Rico,2003) والتي أشارت نتائجها إلي أن الأمن الاجتماعي يتضمن سياسة الرعاية الصحية ومواجهة الجهل بأنواعه المختلفة وخاصة استخدام الكمبيوتر والانترنت في الأنشطة البحثية ومواجهة الجهل والمرض بالتكنولوجيا الحديثة .

ودراسة **(White,2003)** والتي أشارت نتائجها إلي وجود ارتباط بين تحقيق الأمن الاجتماعي وكلا من السياسات ولغة الحوار والصراع الأيدلوجي والرأي العام والحالة الاقتصادية والسكانية والتمويل ، وكذلك البرامج المصممة لتحقيق الأمن الاجتماعي .

ودراسة (Hu ,2003) والتي أشارت نتائجها إلي أن استثمار رأس المال البشري غير كاف لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود وإنما يتحقق ذلك من خلال تصميم برامج خاصة بالأمن الاجتماعي تزيد من قيمة رأس المال البشري وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي بشكل أسرع أي أن الأمن الاجتماعي يمكن أن يستخدم لمساعدة الاقتصاد ليصبح أكثر تقدما وتأثيرا في حياة الناس .

ودراسة (Areta,2003) والتي أشارت نتائجها إلي وجود علاقة وثيقة بين الأمن الاجتماعي وتوفير فرص العمل وأن القواعد التشريعية التي توضع في اطار الأمن الاجتماعي تتيح فرص العمل المناسبة والمنظمة سواء علي المستوي الحكومي أو الأهلي .

ودراسة العقيلي (2004) وهدفت الدراسة إلي دراسة الاغتراب وعلاقته بالأمن وقد أجريت الدراسة علي عينة مكونة من 100 طالب من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية , واستخدم الباحث مقياس الاغتراب ومقياس الطمأنينة النفسية وأشارت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة ارتباطيه عكسية متوسطة بين ظاهرة الاغتراب والشعور بالطمأنينة لدي طلاب الجامعة مما يدل علي أنه كلما زاد الاغتراب قلت الطمأنينة بنسبة متوسطة بين الطلاب

ودراسة عايدة (2004) والتي اشارت نتائجها إلي تأثير أنشطة الضمان الاجتماعي والأسر المنتجة بالوحدات الاجتماعية علي تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع المحلي وذلك من خلال توفير دخل ثابت للأسرة وتحسين مستوي المعيشة وتحقيق الاستقرار الأسري وتوفير فرص العمل ثابتة تساهم في استقرار الأسر .

ودراسة **(Rico,2007)** والتي أشارت نتائجها إلي أهمية الأمن الاجتماعي للعاملين الذين لم يعد لديهم القدرة علي العمل لظروف صحية حيث يتطلب الأمن الاجتماعي تأمين حياة الغير قادرين منهم علي العمل عن طريق تقديم المساعدة الخاصة بالعلاج وتيسير الحصول عليه وفتح قنوات للدعم المنظم عن طريق المؤسسات المجتمعية وتأمين استمرار حصولهم علي اعانات الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي والاقتصادي والصحي .

وقد تعرضت النساء المُعيلات داخل المجتمع إلي الكثير من المشكلات التي أسهمت بشدة في تدني أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والحرمان وعدم إشباع الاحتياجات الأساسية لها بمستوي معقول ،

في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة لا تتيح لها الفرصة الكافية لتلبية حاجاتها من الغذاء الكافي والمسكن الملائم والخدمات الاجتماعية بأنواعها المختلفة من تعليم وصحة وإشباع الضرورات الأساسية. لذا تسعي شبكات الضمان الاجتماعي إلي تحسين نوعية الحياة وخاصة في حق الفئات المحرومة ومنها النساء المُعيلات ، وذلك من خلال اشباع حاجاتها وحل مشكلاتها وزيادة كفاءة الخدمات التي تقدم لها ومساعدتها علي مواجهة المعوقات التي تحول دون استفادتها من تلك الخدمات .

لذلك قامت الدولة المصرية من خلال وزارة التضامن الاجتماعي بعمل عدة برامج تهدف إلي مكافحة الفقر أما بطريق مباشر من خلال برامج التأمينات الاجتماعية ومعاش السادات ومعاش تكافل وكرامة أو عن طريق غير مباشر من خلال المنظمات غير الحكومية ، وهذه البرامج تستهدف الفئات الفقيرة من النساء الأرامل والمطلقات والمهجورات وزوجات المساجين، ويعد مشروع الأسر المنتجة من أهم المشروعات التي تستهدف زيادة عوائد الأسر من خلال إتاحة القروض الصغيرة ، والجزئية ، بالإضافة إلي إتاحة الكفاءات وبرامج التدريب التسويقي والإنتاجي لتنمية إمكانية المستفيدين ، كذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧٠ لإنعاش العدالة الاجتماعية ، حيث يدعم البنك المشروعات الصغيرة عن طريق الإقراض بفائدة مدعمة شديدة الانخفاض. كما تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، عام ١٩٩١ بهدف تحسين الوضع المعيشي للسكان شديدي الفقر.(شعبان ،يسري، 2011، 138)

وقام المجلس القومي للمرأة من منطلق أنه أحد المؤسسات التي تولي اهتماما خاصا بوضع المرأة المعيلة بإنشاء برنامج للمنح الصغيرة خاص بالنساء المعيلات بغرض دراسة أحوالهن ، وتحديد احتياجاتهن في نوعية المشروعات المناسبة لهن ماديا وإداريا ومن خلال هذا البرنامج يتم منح السيدات المُعيلات منحا وقروضا لإقامة مشروعات صغيرة تضمن لهن الحصول علي دخل يساعدهن علي أداء رسالتهن في الحياة ، ويتم تنفيذ هذه المشروعات من خلال التعاون والتنسيق الكامل بين مختلف الأجهزة التنفيذية والمركزية والمحلية.(المجلس القومي للمرأة ، 2015، 62) .

وتحرص الخدمة الاجتماعية كمهنة أن تساهم مع غيرها من المهن في القضاء علي المشكلات مستخدمة في ذلك أساليب ومداخل ونماذج مهنية يستطيع الأخصائي الاجتماعي استخدامها في العمل مع كافة الأنساق ومن بينها النسق الأسري ، وقد ارتبطت مهنة الخدمة الاجتماعية منذ زمن بعيد – وحتي هذه الأونة– بالأسرة ، وعملت بهذا المجال مستهدفة التخفيف من حدة المشكلات التي تتعرض لها الأسرة وتهدد أمنها واستقرارها وذلك من خلال طرقها المختلفة . (الهادي ، فوزي ، 2001، 266) وتري الباحثة أن طريقة خدمة الفرد كإحدي طرق مهنة الخدمة الاجتماعية تعتبر مكوناً أساسياً بجانب الطرق المهنية الأخري لتحقيق فاعلية المهنة في العمل مع المشكلات الأسرية ومنها مشكلات النساء المُعيلات ، وذلك لما يتوفر لدي الطريقة من مداخل ونظريات ونماذج علاجية أصبحت تعمل من خلالها لتساير التغيرات المعاصرة بما تفرزه من مواقف ومشكلات مستحدثة .

وتأسيساً على ما سبق فقد تحددت مشكلة الدراسة في :

(تصورمقترح لدور أخصائي خدمة الفرد في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات)

ثانياً: أهمية الدراسة : تتمثل أهمية هذه الدراسة في:

1- تركز الدراسة علي قضية هامه في مجتمعنا وهي تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات ، وهي قضية ينبغي دراستها وتحديد مؤشراتها وأبعادها والتعرف علي أسبابها والعوامل المؤدية إليها لما للأسرة من أهمية في بناء وتقدم المجتمع.

2- الاهتمام بالنساء المُعيلات أصبح محل اهتمام كبير علي كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية وذلك من أجل رصد خصائص تلك الفئة ومسبباتها وطرق مساعدتها علي أداء أدوارها علي الوجه الأكمل .

3- أصبحت ظاهرة النساء المُعيلات ظاهرة عالمية تفرض تحديات أمام جميع المجتمعات في أنحاء العالم وتواجه العديد من المشكلات شديدة الخطورة والتي تهدد كيان الأسرة وبقائها وتنذر بإنهيارها ومن ثم فهي قضية تهدد كيان المجتمع بأسره .

4- ما أسفرت عنه نتائج المؤتمرات المتعلقة بشئون المرأة بصفة عامة والمرأة المُعيلة بصفة خاصة وضرورة تطوير الخدمات والبرامج المقدمة لها لدعمها وتمكينها من القيام بدورها علي أكمل وجه .

5- تتضح أهمية الدراسة فيما يمكن أن تقدمه من اثراء لمكتبة البحث العلمي في موضوع النساء المُعيلات والأمن الاجتماعي ، والذي يسهم في فتح الباب أمام دراسات مماثلة في المستقبل القريب .

6- ما يمكن أن تسهم به هذه الدراسة من فائدة نظرية وعلمية للمهنة بصفة عامة ولتخصص خدمة الفرد بصفة خاصة فيما يتضح من ممارسة أخصائي خدمة الفرد لدوره في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات ومساعدتهن علي حل مشكلاتهم لرفع مستواهم ومستوي أسرهم .

ثالثا : أهداف الدراسة : تسعي الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية :

الهدف الرئيسي الأول :

التعرف علي المشكلات التي تواجه النساء المُعيلات ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية :-

1- التعرف علي المشكلات الأسرية التي تواجه النساء المُعيلات .

2- التعرف علي المشكلات النفسية التي تواجه النساء المُعيلات .

3- التعرف علي المشكلات الاجتماعية التي تواجه النساء المُعيلات .

4- التعرف علي المشكلات الاقتصادية التي تواجه النساء المُعيلات .

5- التعرف علي المشكلات التعليمية التي تواجه النساء المُعيلات .
6- التعرف علي المشكلات الصحية التي تواجه النساء المُعيلات .
7- التعرف علي مشكلات العمل التي تواجه النساء المُعيلات .

الهدف الرئيسي الثاني : -

التعرف علي دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات .

الهدف الرئيسي الثالث :

التعرف علي المعوقات التي تواجه شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات

الهدف الرئيسي الرابع:

التوصل إلي تصور مقترح لدور أخصائي خدمة الفرد في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات .

رابعا : تساؤلات الدراسة : تتمثل تساؤلات الدراسة في :-

التساؤل الرئيسي الأول :

ما المشكلات التي تواجه النساء المُعيلات ؟ ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما المشكلات الأسرية التي تواجه النساء المُعيلات ؟
2- ما المشكلات النفسية التي تواجه النساء المُعيلات ؟
3- ما المشكلات الاجتماعية التي تواجه النساء المُعيلات ؟
4- ما المشكلات الاقتصادية التي تواجه النساء المُعيلات ؟
5- ما المشكلات التعليمية التي تواجه النساء المُعيلات ؟
6- ما المشكلات الصحية التي تواجه النساء المُعيلات ؟
7- ما مشكلات العمل التي تواجه النساء المُعيلات ؟

التساؤل الرئيسي الثاني :

ما دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات ؟

التساؤل الرئيسي الثالث :

ما المعوقات التي تواجه شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات ؟

التساؤل الرئيسي الرابع :

ما التصور المقترح لدور أخصائي خدمة الفرد في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات ؟

خامسا : مفاهيم الدراسة :

(1)- تعريف الأمن الاجتماعي :

يعرف الأمن في اللغة من آمن يأمن أمنا ، فهو أمن ، وآمن أمنا وأمانا ، اطمأن ولم يخف ، فهو آمن وأمن وأمين، والأمن يعنى الاستقرار والاطمئنان، نقول : امن منه اى سلم منها ، وامن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه ، والأمان والأمانة بمعنى واحد ، فالأمن ضد الخوف ، والأمانة ضد الخيانة والمأمن الموضع الأمن . (ابن منظور ، 2000، 163)

ويعرف الأمن الاجتماعي بأنه حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلي الاستقرار ، وتستمد مقوماتها من النظام كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقاً بالنسق القيمي السائد وما يحيط به من أفكار ومفاهيم وتصورات وما يكرس من عادات وتقاليد تمثل النسيج الاجتماعي الذي يحقق الاستقرار والتماسك الاجتماعي .(رمزي ، نبيل ، 2000، 4)

ويعرف الأمن الاجتماعي بأنه مجموعة من الجهود المتضافرة لمواجهة الجريمة والانحراف عن القانون ومجموعة المعايير التي وضعها المجتمع لكي يعيش كل فرد وهو أمن علي حياته ومستقبله ، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة علي تحمل المسئولية الاجتماعية من أجل تحقيق نمو المجتمع وتقدمه .(حسني ، أحمد ، 2002، 371)

ويعرف الأمن الاجتماعي بأنه كل الاجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر له سبل تحقيق أقصي تنمية لقدرته وقواه وأقصي قدر من الرفاهية في اطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية من أجل تحقيق مقومات الحياة الانسانية .(ابراهيم ، مصطفي ، 2011، 218)

ويعرف الأمن الأجتماعى بأنه " حالة من التوازن الوجداني بين الحقوق والواجبات لدى الفرد فإنه ينجم عن تفاعل بين المؤثرات البعد الأقتصادى والأجتماعى للتنمية مما يجعل عملية الأمن الأجتماعى رأس مثلث قاعدته ترتكز على دعامتين هما العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية (أبو المعاطي ، ماهر ،2001، 20)

وانطلاقا من نفس المدلول يمكن عرض تعريف أخر للأمن الاجتماعي بأنه : تحقيق أقصي اشباع ممكن لاحتياجات الجماهير فى اطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع ، وتوفير المناخ الملائم لكى يعيش الجميع فى اطا من التفعيل والتعاون والشعور بالامن والسلام ، الامر الذى يؤدى إلي مزيد من الولاء والانتماء للمجتمع أخذين فى الاعتبار تحقيق التوازن بين استمرارية هذه الاشباعات وما تفرضه عوامل التغير الاجتماعي من تحولات جذرية (عودة ، محمد ،1993، 68).

وتعرف منظمة العمل الدولية الأمن الاجتماعي علي أنه الحماية التي يمنحها المجتمع للمواطنين في مواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية (منظمة العمل الدولية ، 144،2014)

ويعرف معهد بروكسي لبحوث الفقر الأمن الاجتماعي علي أنه تعزيز قدرات الأسرة والمرأة الضعيفة علي الحياة من خلال أربعة مجالات أساسية هي التعليم والصحة والتدريب المهني وممارسة الحقوق الأساسية . (Barrientos ,2016,14)

ويعرف محمد عمارة الأمن الاجتماعي بأنه الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الانسان فردا أو جماعة أوفي سائر ميادين العمران البشري الدنيوي بل أيضا في الميعاد الأخروي .(عمالرة ، محمد ، 2017، 33)

ويعرف أحمد سليم الأمن الاجتماعي بأنه حالة من التوازن الوجداني بين الحقوق والواجبات للفرد ينجم من تفاعل بين مؤثرات البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية مما يجعل عملية الأمن الاجتماعي تقوم علي دعامتين هما العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية .(سليم ، أحمد ، 2019، 259)

ويعرف رانجان ومميسرا (Ranjan & Misra) الأمن الاجتماعي بأنه ضمان مستوي معين من المعيشة للمواطنين وحمايتهم من أنواع معينة من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية من خلال نظام للضمان الاجتماعي ينطلق من أربعة عناصر رئيسية هي المساعدة العامة والتأمين الاجتماعي وخدمات الرعاية الاجتماعية والصحة العامة . (Ranjan & Misra,2017,3)

ويمكن للباحثة أن تحدد تعريفا اجرائيا للأمن الاجتماعي فى الأتي :

1- مجموعة الخطط السياسية التي تتيح للجميع المشاركة في صنع القرار واتخاذه مع توفير الضمانات اللازمة لحرية الرأي وتوفير سبل التعبير عنه .

2- مجموعة الاجراءت الاقتصادية لإشباع مقومات الحياة الانسانية والسعي إلي تحقيق أقصي قدر من الرفاهية في اطار العدالة الاجتماعية .

3- مجموعة البرامج الاجتماعية والثقافية التي توفر لأفراد المجتمع سبل التنمية مع نبذ مظاهر الاستغلال كافة وارساء مبدأ تكافؤ الفرص .

4- الامن الاجتماعي يرتبط بكيفية ايجاد مجتمع يتجاوز كل مظاهر التفكك والتمرد والسخط مع السعى إلى تحقيق اقصي اشباع ممكن لاحتياجات الجماهير ومواجهة مشكلاتهم فى اطار تطبيق أسس العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع وتوفر المناخ الملائم لكى يعيش الجميع فى اطار من التقبل والتعاون والشعور بالأمن فى يومه الذى يعيشه وغده الذى ينتظره

ويعرف الأمن الاجتماعي في هذه الدراسة علي أنه خدمة متكاملة من تدابير الدعم المؤسسي التي تقدم للنساء المُعيلات واصدار التشريعات والقوانين التي تحميهم وتساعدهم علي الاستفادة من برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي للخروج من الفقر .

(2)- تعريف النساء المُعيلات :

الإعالة في اللغة : أعال ، كثر عياله ، أمن لهم معاشهم ، أعال اليتيم ، كفله وقام بمعاشه وبما يحتاج إليه ، وإعالة النفس قدرة الشخص علي دعم نفسه وخاصة ماليا دون المساعدة من الأخرين.
أما إعالة الأسرة فتعني التكفل بمعيشتها .(الفيومي ، أحمد ، 1979، 438)
ويعرفها معجم المصباح المنير بأنها عال الرجل اليم (عولاُ) أي كفله وقام به ، وتعرف بأنها تولي شئون الأسرة وتلبية احتياجاتها فيقال عال عياله بمعني قاتهم وأنفق عليهم ويقال عاله شهرا إذا كفاه معاشه .(الرازي ، أبو بكر ، 1995، 194)
ويعرف عائل الأسرة بأنه الشخص الذي يعني بالمطالب الاقتصادية للأسرة ويدير شئونها المالية بما في ذلك توزيع دخل الأسرة بين أفرادها ، وغالبا ما يكون رئيس الأسرة ذكرا ولكن في بعض الأحيان قد ترأس الأسرة امرأة ، وذلك نتيجة الترمل أو هجر الزوج أو انفصال الزوج عن الزوجة ، وفي هذه الأحوال تقوم المرأة بدور رئيس الأسرة بدلا من الزوج ، وتقاس هذه الظاهرة بإستخدام معدل رئاسة الأسر 0 وهو نسبة عدد الأفراد الذين يرأسون الأسر المعيشية إلي عدد السكان) .0 المجلس القومي للمرأة ، 2001)

وتعرف المرأة المُعيلة بأنها تلك المرأة التي تقوم بالدور الرئيسي في الانفاق علي الأسرة وحمايتها واتخاذ القرارات وتحمل كل المسئوليات الخاصة بأسرتها .(عبد القادر ، سلوي ،2019 ، 43)
كذلك تعرف المرأة المُعيلة بأنها الأرملة أو المطلقة أو زوجة المريض بمرض مستعص وزوجة العاجز كليا أو جزئيا وزوجة السجين .(شريف ، أنور ، 2015، 7)
وتعرف المرأة المُعيلة بانها المرأة الت تكون أرملة أو مطلقة مع وجود الزوج ولكن لا يساهم في توفير الموارد للأسرة ، وهي المرأة المسئولة عن انخاذ القرار داخل الأسرة ، وهي العائل الوحيد للأسرة وتواجه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية.(مسلم ، حماده ، 2016، 82)
وتعرف المرأة المُعيلة بأنها المرأة المطلقة أو الأرملة أو المهجورة والتي تتحمل إعالة أبنائها وتعيش معهم في منزل واحد وتعاني من مشكلات متعددة تؤثر علي الأداء الاجتماعي لها مثل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية وتعليم الأبناء . (نصر ، ناهد ، 178،2017)

ويمكن للباحثة أن تحدد تعريفا اجرائيا للنساء المُعيلات فى الأتي :

1- هن تلك الفئة من السيدات اللاتي تعرضن لمجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية اضطرتهن لتولي الانفاق الكلي علي أسرهن .
2- هن المسئولات عن صنع القرار وإدارة شئون الأسرة.
3- يندرج تحت هذه الفئة كل من الأرامل والمطلقات والمهجورات والزوجات لأزواج مساجين أو مرضي أو مسنين وغير المتزوجات اللاتي يتحملن مسئولية رعاية الأبوين أو الأخوة.
4- هي تلك الفئة المستفيدة من خدمات شبكات الأمان الاجتماعي .

وتعرف النساء المُعيلات في هذه الدراسة بأنهن النساء اللاتي لديهن ظروف أسرية واجتماعية واقتصادية ونفسية وتعليمية قاسية أدت إلي انفصالها عن زوجها وتولت رعاية أسرتها وأولادها مما جعلها تتحمل عبء الانفاق الكلي بمفردها لمقابلة احتياجات أسرتها المتعددة وتتضمن هذه الفئة الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات والمهجورات أو المتزوجات من رجال مسجونين أو مرضي أو مسنين غير قادرين علي االنفاق علي أسرهم .

سادساً: الموجهات النظرية التي تعتمد عليها الدراسة :

نظرية الدور الاجتماعى " Social Role Theory "

سوف تنطلق الباحثة فى دراستها الحالية من معطيات نظرية الدور الاجتماعي حيث تعتبر نظرية الدور واحدة من أهم النظريات المستخدمة فى الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وخدمة الفرد بصفة خاصة وذلك لأنها تفسر التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينهما حيث أن الكثير من مشكلات الفرد تظهر فى عدم قدرته على أداء أدواره الاجتماعية بنجاح (زيدان ، علي ،1997،5)

وتقدم لنا نظرية الدور إطاراً علمياً نظرياً مناسباً ووسيلة مناسبة تساعد أخصائي طريقة العمل مع الحالات الفردية على فهم المشكلة الفردية لعميلة كما تساعده فى القيام بعمليات طريقة العمل مع الحالات الفردية الثلاث الأساسية الدراسة ، والتشخيص ، والعلاج ، فضلاً عن إمكانية استخدامها وبفاعلية فى عملية التقويم (النوحي ، عبد العزيز ، 1984،19)

فضلاً عن ذلك فقد أخذ الأخصائيون الاجتماعيون – بجانب التركيز على أدوار العملاء – فى التركيز أيضاً على أدوارهم المهنية ، ومتطلبات تلك الأدوار ، كما أخذوا فى الموائمة بينها وبين أدوار عملائهم بهدف إحداث التناسق ، والتوافق والتكامل بينهما " " ونظرية الدور لها مجالها المحدد ، وموضوعاتها التى تنصب عليها دراستها والتى ترتبط – إلى حد كبير – بموضوعات ومجالات اهتمام خدمة الفرد ، ففى نظرية الدور تنصب الدراسة على موضوعات مثل : الأدوار والمكانة الاجتماعية وخصائصها وتنظيماتها ، التوافق الاجتماعى وعملياته ، التنشئة الاجتماعية ومشاكلها ، الاعتماد المتبادل بين الأفراد ، التخصص وتقسيم العمل ... وغير ذلك .

مفهوم الدور

الدور هو عبارة عن مجموعة من الأفعال والواجبات التى يتوقعها المجتمع ممن يشغل مكانة أو وضع اجتماعى معين (السنهوري ، عبد المنعم ،2000،158)

وترى وجهه نظر أن " الدور عبارة عن مجموعة من الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع ممن يشغل مكانة أو وضع اجتماعي معين " (long man ,1992,529)

وتـري وجهـه نظـر أن " الـدور هـو السـلوك المتوافـق مـع المعـايير الثقافيـة التـي تضـمن الحقـوق والواجبـات الملزمـة للمكانـات التـي يشـغلها الفـرد فـي البنـاء الاجتمـاعي عنـد تفاعلـه مـع الأفـراد فـي الجماعـات المتنوعة " (السنهوري أحمد ،2000، 67)

ويعـرف الـدور بأنـه " هـو الجانـب الـديناميكي لمركـز اجتمـاعى و مـا يـرتبط بـه مـن واجبـات وحقـوق وبـذلك يكـون الـدور هـو التعريـف الاجتمـاعي للحقـوق والواجبـات المنوطـة لكـل فـرد يشـغل مكانـة معينـة فـى المجتمع " (مغازي ، السعيد ن2000، 3)

وتـري هيلـين برلمـان بـأن " الـدور هـو نمـوذج للسـلوك المنـتظم وأنـه يتـأثر بـالمركز الاجتمـاعي الـذي يشغله الفرد والوظائف التي يؤديها في علاقته بشخص أخر".

وهناك ارتباط بين المكانة والدور فالمكانة تتضمن حالتين أساسيتين هما :

1- عدد من الحقوق والواجبات المتوقعة من شخص معين وما يؤديه وما يقوم به من أفعال 0

2- تفاعل بين اثنين أو اكثر من الأشخاص (النوحي ، عبد العزيز ، 1984، 8)

ويمكـن أن تحـدد العلاقـة بـين طريقـة العمـل مـع الحـالات الفرديـة كإحـدى طـرق الخدمـة الاجتماعيـة ونظرية الدور فى الافتراضات التالية (زكي ، احسان ، 15،1994)

1- أن الفـرد لا يعـيش فـى عزلـة عـن مجتمعـه أو عـن بيئتـه الاجتماعيـة بـل هـو جـزء مـن نسـق اجتمـاعي كبيـر , وأن الفـرد داخـل هـذا النسـق يقـوم بـأداء دور أو أدوار متعـددة فـى حياتـه قـد تتجـانس أو يتصارع بعضها , وأن هذا الدور أو هذه الأدوار تحتم عليه أداء واجبات معينة.

2- أن الفـرد فـى وقـت معـين ومكـان معـين ومرحلـة معينـة مـن حياتـه يشـغل مكانـات اجتماعيـة معينـة وبنـاء عليهـا يـؤدى أدوار اجتماعيـة معينـة ويقـع داخـل إطـار ومحـددات هـذه الأدوار القـيم الاجتماعيـة والثقافيـة التـي يعتنقهـا المجتمـع وبنـاء عليهـا تحـدد توقعـات الآخـرين منـه فـى أداءه لهـذه الأدوار , فـالفرد فـى لحظـة معينـة مـن حياتـه قـد يكـون زوج وأب وابـن وموظـف وعضـو فـى هيئـة أو نقابـة وكـل من هذه الأدوار تتطلب منه أداء واجبات معينة متوقعة منه.

3- أن مشـكلة الفـرد تتمثـل فـى عجـز مؤقـت أو دائـم فـى أدائـه لأحـد أدواره ويرجـع ذلـك لعـدم قدرتـه علـى أداء واجبـات هـذا الـدور , أو عـدم وضـوح توقعـات هـذا الـدور أو لكثـرة الأدوار التـي يقـوم بهـا , أو اخـتلاف توقعـات الآخـرين بالنسـبة لـنفس الـدور , وعلـى ذلـك فالمشـكلة الفرديـة ليسـت مشـكلة فـرد بـل فرد فى تفاعله مع بيئته المحيطة.

4- العـلاج يتمثـل فـى مسـاعدة الفـرد علـى القيـام بـدوره علـى أفضـل وجـه ممكـن سـواء بمسـاعدته علـى تحقيـق التـوازن فـى أدائـه أدواره ، أو فـى تعـديل توقعـات الآخـرين بالنسـبة للفـرد ، أو إيجـاد أدوار بديلـة أكثر ملائمة للفرد ، أو التجاوز عن أداء بعض الأدوار ، أو تغير فى أدوار المشاركين له .

المفاهيم الرئيسية لنظرية الدور :

1- مفهوم الدور 5- غموض الدور

2-متطلبات الدور 6- صراع الأدوار

3-توقعات الدور 7- تكامل الأدوار أو تعارضها

4-وضوح الدور 8-الأدوار الظاهرة والأدوار الضمنية

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة :

(1) نوع الدراسة:

هذه الدراسة تنتمي إلى نوعية (الدراسات الوصفية التحليلية) التي لا تقف عند حدود جمع البيانات وإنما تمتد إلى تصنيف البيانات والحقائق التي يتم جمعها وتسجيلها ، وتفسير هذه البيانات وتحليلها تحليلا شاملا ، واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة منها .

والدراسة الوصفية هي الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع ومن خلالها يتمكن الباحث من الإحاطة بالواقع ومن ثم يمكن العمل على تطويره (شفيق ، محمد ، 1994، 108)

(2) منهج الدراسة:

اتساقاً مع نوع الدراسة تم استخدام منهج المسح الإجتماعي بالعينة العمدية للمترددين شبكات الأمان الاجتماعي بمديرية التضامن الاجتماعي وبعض الجمعيات الأهلية بمدينة بالمنصورة .

ومنهج المسح الإجتماعي كما عرفه (عبد الناصر عوض 2016) هو استقصاء منظم وهادف لدراسة جوانب ظاهرة محددة بطريقة شاملة بغرض فهمها في الوقت الحاضر ، ووضع تصور علمي للتعامل معها في اطار التوصل إلي تعميمات علمية تفسر الظاهرة من حيث أسبابها وأعراضها وأضرارها وجوانبها المختلفة ، حيث يركز علي الظاهرة من حيث أسبابها وأعراضها وجوانبها المختلفة ، حيث يركز علي الظاهرة في الأوضاع الحاضرة الموجودة بالفعل ، وذلك بهدف الكشف والوصف والتفسير ، ووضع برنامج للمعالجة والإصلاح . (عوض ، عبد الناصر ، 2016، 100)

(2)أدوات الدراسة:

يتوقف نجاح الباحث في تحقيق أهدافه على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات، والجهد الذي يبذله في تمحيص هذه الأدوات وتنقيحها وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة، ومن هذا المنطلق وجد الباحث أن استمارة الإستبيان هي الأداة الأنسب لهذه الدراسة حيث يعتبر الإستبيان من أهم الأدوات المناسبة خاصة في مثل هذه الدراسة والتي تنتمي إلي الدراسات الوصفية التحليلية .

والإستبيان هو وسيلة لجمع البيانات اللازمة للبحث من خلال مجموعة من الاسئلة المطبوعة فى إستمارة خاصة يطلب من المبحوث الإجابة عليها، سواء سجلت هذه الإجابات بمعرفة المبحوث وحده دون تدخل من الباحث كالإستبيان البريدى أو الإعلامى ، أو سجلت بمعرفة الباحث نفسه أو مساعديه . (جابر ، سامية وأخرون، 2003، 286)

وقد اعتمدت الباحثة في تصميم استمارة الإستبيان علي الخطوات التالية :

أ- الاطلاع على ما توفر من مختلف الكتابات النظرية والدراسات السابقة المرتبطة بالمرأة بصفة عامة و المرأة المُعيلة بصفة خاصة ، والأمن الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي ، وعلي بعض الإستبيانات والمقاييس للإستفادة منها في تحديد الأبعاد التي يمكن الاعتماد عليها وتحقق المطلوب في هذه الدراسة وذلك بهدف تكوين تصور علمي لدي الباحثة حول أهم المشكلات التي تواجه النساء المُعيلات ودور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي لهن ، وقامت الباحثة بجمع عبارات الإستبيان بعد الاطلاع علي عدد من الإستبيانات و المقاييس حيث قامت الباحثة باقتباس وانتقاء بعض العبارات التي اجتمعت عليها تللك الإستبيانات و المقاييس والتي أفادت في وضع مؤشرات وعبارات الإستبيان الخاص بالدراسة الحالية .

ب- تم عمل مقابلات مع بعض الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمديرية التضامن الاجتماعي بالمنصورة لمناقشة أبعاد الإستمارة واقتراح العبارات المناسبة .

ج – تم عمل مقابلات مع بعض أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة في المجال الأسري لمناقشة أبعاد الإستمارة واقتراح العبارات المناسبة .

ء- قامت الباحثة بتحديد أبعاد الإستبيان وكذلك تحديد العبارات الخاصة بكل بعد في ضوء أهداف البحث وتساؤلاته وتمثلت في أربعة أبعاد على النحو التالي:-.

البعد الأول : المشكلات التي تواجه النساء المُعيلات .

البعد الثاني : دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات.

البعد الثالث : المعوقات التي تواجه شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات.

البعد الرابع: المقترحات التي تساعد في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات .

بالإضافة إلي البيانات الأولية الخاصة بعينة الدراسة .

صدق الإستبيان :

استخدمت الباحثة الصدق الظاهري لإثبات صدق الإستبيان ، حيث قامت الباحثة بعرض الإستبيان في صورته المبدئية على عدد (12) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكليات ومعاهد

الخدمة الاجتماعية وكليات الآداب قسم الاجتماع لتحكيم الإستبيان من حيث سلامة صياغة العبارات، وكذلك ارتباطها بالمضمون، وفي ضوء ذلك تم تعديل الإستبيان بإضافة بعض العبارات وحذف بعض العبارات التي لم تحصل على نسبة اتفاق أقل من 80%.

قامت الباحثة بعد ذلك بصياغة الإستبيان في صورته النهائية ووضع الاستجابات الخاصة بكل بعد ووضع الأوزان للعبارات، وقد اعتمدت الباحثة على التدرج الثلاثي (موافق- موافق إلى حد ما-غير موافق)، ويتم حساب درجة الأبعاد الفرعية للإستبيان وجمعها وتحددت أوزان المقياس في (موافق=3،موافق إلى حد ما=2، غير موافق=1) للعبارات الإيجابية، (موافق=1، إلى حد ما = 2، غير موافق=3) للعبارات السلبية.

ثبات الإستبيان :

قامت الباحثة بحساب ثبات الإستبيان عن طريق إعادة الاختبار بتطبيق على عينة قدرها (15) من المستفيدات من خدمات مديرية التضامن الاجتماعي وبعض الجمعيات الأهلية بالمنصورة وتم إعادة تطبيق الإستبيان مرة أخرى عليهم بفارق زمني (15) يوماً وذلك من خلال تطبيق المعادلة التالية:-

معامل ارتباط بيرسون :

$$\frac{\text{ن مج س ص} - (\text{مج س})(\text{مج ص})}{\sqrt{(\text{ن}(\text{مج س})^2 - (\text{مج س})^2)(\text{ن}(\text{مج ص})^2 - (\text{مج ص})^2)}}$$

وقد بلغت قيمة معامل الارتباط بلغت 0.87 وهي مقبولة ودالة إحصائياً مما يشير إلى أن الإستبيان يحقق درجة من الاستقرار والثبات للنتائج مما يؤكد صلاحيته للتطبيق.

(3)مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني:-**

وقع اختيار الباحثة على مديرية التضامن الاجتماعي وبعض الجمعيات الأهية بالمنصورة بمحافظة الدقهلية للأسباب التالية:

1-موافقة إدارة الجمعيات على إجراء الدراسة بها .

2-قرب هذه الجمعيات من محل إقامة الباحثة.

3-توافر العينة اللازمة لإجراء الدراسة بهذه الجمعيات.

4-توافر الأماكن والإمكانيات بهذه الجمعيات لمقابلة مفردات العينة .

وهي موضحة بالجدول التالي :

جدول رقم (1)

يوضح أسماء الجمعيات التي تم اجراء الدراسة بها

اسم المكتب	العينة	اسم المكتب	العينة
مديرية التضامن الاجتماعي بالمنصورة	46	جمعية الهلال الأحمر المصري بالمنصورة	18
إدارة التضامن الاجتماعي بطلخا	34	الجمعية الشرعية بالمنصورة	45
جمعية المساعي الخيرية بالمنصورة	14	جمعية الفردوس الخيرية بالمنصورة	20
جمعية بيت النهضة بالمنصورة	8	جمعية المحافظة علي القرأن الكريم بالمنصورة	15

ب-المجال البشري:

تم اختيار عينة عشوائية عمدية من المترددين علي مديرية التضامن الاجتماعي وبعض الجمعيات الأهلية بالمنصورة بمحافظة الدقهلية بلغ عددها (200) مفردة .

المجال الزمني:

تحدد المجال الزمني للدراسة بشقيها النظري والتطبيقي مدة ستة شهور والذي استغرق الفترة من 2022/4/10 وحتى 2022/10/10م.

(4)المعاملات الإحصائية: استخدم الباحث المعاملات الإحصائية التالية:

أ- التكرارات والنسب المئوية ب- معامل ارتباط بيرسون. ج- المتوسط الحسابي. ء- الأوزان المرجحة . وذلك من خلال البرنامج الإحصائي S.P.S.S.

ثامناً: التصور المقترح لدور أخصائي خدمة الفرد في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات

توصلت الدراسة الحالية إلي بعض النتائج المتعلقة بمشكلات النساء المَعيلات وانطلاقا من هذه النتائج يمكن للباحثة أن تضع التصور المقترح التالي الذي يعتمد علي نظرية الدور الاجتماعي في مواجهة المشكلات التي تعاني منها النساء المَعيلات وتحول دون تحقيق الأمن الاجتماعي لديهن من خلال الخطوات التالية :

الأسس التي يقوم عليها البرنامج المقترح:

1- الإطار النظري للدراسة المرتبط بمشكلات النساء المَعيلات والأمن الاجتماعي.
2- نتائج البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.
3- الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها.

4- ملاحظات الباحثة ومقابلاتها مع الخبراء والمتخصصين في موضوع الدراسة.
5- النتائج المرتبطة بإستمارة الاستبيان الخاصة بموضوع الدراسة والتي ساهمت في تحديد المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والاقتصادية ومشكلات العمل التي تعاني منها النساء المُعيلات.
6- من أهم الأسس التي يعتمد عليها هذا النموذج في بنائه اعتماده على نظرية مهمة من النظريات التي تستند عليها الخدمة الاجتماعية بشكل عام وخدمة الفرد بشكل خاص ، في التعامل مع المشكلات الفردية التي يعانى منها الأفراد داخل المجتمعات و هي نظرية الدور.

أهداف التصورالمقترح:

يتمثل الهدف الرئيسي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات والمساهمة في حل مشكلاتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والاقتصادية ومشكلات العمل ويتحقق ذلك من خلال : -

(أ) أهداف خاصة بالمرأة المُعيلة: وتتمثل في :

1- العمل علي وضع الحلول المناسبة للحد من المشكلات التي تواجهها وتؤثر سلباً علي نوعية حياتها من خلال بحث هذه المشكلات بأسلوب مهني.
2- المساهمة في إشباع الاحتياجات المختلفة لها ومساعدتها في الحصول علي حقوقها ، مما يؤدى إلى التخفيف من حدة مشكلاتها ، وزيادة قدرتها على التكيف المجتمعي وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي ومساعدتها على تحقيق ذاتها.
3- تعريف المرأة المُعيلة بالمصادر التي تلجأ إليها للحصول علي الخدمات المختلفة من خلال البرامج والأنشطة التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي والجمعيات الأهلية .
4- العمل علي تبسيط اجراءت الحصول علي الخدمة أو المساعدة من الجمعيات الأهلية والتضامن الاجتماعي
5- العمل علي وضع برامج اقراض هادفة للحصول علي قروض صغيرة بشروط ميسرة تمكنها من مواجهة أعباء الحياة .
6- العمل علي تطوير مراكز التدريب المهني للمرأة المُعيلة لإكسابها المهارات اللازمة للحصول علي عمل مناسب للحد من الفقر والبطالة وتحقيق الأمن الاجتماعي لها.
7- العمل علي زيادة درجة الوعي الصحي والبيئي وتحسين المستوي التعليمي لها من خلال التحاقها بفصول محو الأمية.
8- العمل على مساعدتها على تعزيز علاقاتها الاجتماعية مع أسرتها وزملائها في العمل لتجنب الشعور بالوحدة ، من أجل زيادة شعورها بالأمن والأمان.
9- العمل على تعديل القيم والسلوكيات السلبية التي اكتسبتها نتيجة وجودها في الشارع وتغيير التصورات والأفكار الخاطئة المتعلقة بمستقبلها .
10- تعليمها بعض المهارات الاجتماعية اللازمة مثل مهارات حل المشكلة والقدرة علي تحمل المسئولية

والاتزان الانفعالي من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لها .

(ب) أهداف خاصة بالأسرة: وتتمثل في:

1- العمل علي زيادة حجم مساعدات الضمان الاجتماعي التي تقدم لأسر النساء المُعيلات مع الوضع في الاعتبار البيانات التي تدل علي تدني مستوي الدخل وسوء السكن مقارنة بالاحتياجات الأساسية .

2- وضع مجموعة من البرامج التي تساعد علي تلبية الاحتياجات الأساسية لأسر النساء المُعيلات بالمشاركة مع فريق عمل من المتخصصين في هذا المجال .

3- مساعدة الأسرة في الحصول علي معاش يمكنها من مواجهة الفقر وأعباء الحياة.

4- العمل علي انشاء أسواق مركزية لتسويق منتجات أسر النساء المُعيلات من خلال مشروعات الأسر المنتجة لتحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي لهم من خلال تعاون وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التموين والصندوق الاجتماعي للتنمية والجمعيات الأهلية.

5- المساهمة في تقوية البناء الأسري والعمل على إيجاد حالة من التوازن داخل الأسرة وخاصة الأسر التي ترتفع عندها نسبة المعاناة من المشكلات الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية والتعليمية .

6- – تبصير الأسرة بالمشكلات التي يعانى منها أبنائها ومحاولة إيجاد الطرق والحلول للتخفيف من حدتها ومنع تفاقم هذه المشكلات حتي لا يكون لها نتائج غير سارة على الأسرة وعلى الأبناء مما يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي لكل أفراد الأسرة.

7- إرشاد الأسرة إلى كيفية وضع الخطط والبرامج لمواجهة المشكلات التي يعانى منها الأبناء من أجل تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لهم وزيادة قدرتهم علي مواجهة أعباء الحياة .

الإطار المهني الذي يتم من خلاله تقديم المساعدة :

المقصود بالإطار المهني هو المؤسسة التي يمارس بها التصور المقترح وقد تبين للباحثة أنه يوجد أكثر من مؤسسة يمكن تطبيق هذا التصور فيها ومن أمثلة هذه المؤسسات .

أ- وحدات التضامن الاجتماعي.

ب- الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ج- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة.

د- بنك ناصر الاجتماعي.

هـ- منظمات المجتمع المدني

و-الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

وحدة العمل :

تتمثل وحدة العمل في المرأة المُعيلة التي تنطبق عليها شروط الحصول علي الخدمة وشروط المؤسسة المانحة للخدمة .

متطلبات الممارسة المهنية للتصور المقترح من منظور نظرية الدور :

تتطلب الممارسة المهنية لمن يعمل بهذا النموذج من أخصائيين خدمة الفرد والمؤسسات العاملة في هذا المجال

ما يلي :

(أ) على مستوى أخصائيين خدمة الفرد :

أ- توفر الرغبة والاستعداد للتعاون مع النساء المُعيلات دون مقارنة ذلك بالمقابل المادي .

ب- أن يكون أخصائي خدمة الفرد على دراية كاملة بأهم المشكلات التي تعانى منها النساء المُعيلات .

ج- أن يكون أخصائي خدمة الفرد على دراية كاملة بكافة الجمعيات والمؤسسات الحكومية والأهلية التي تقدم خدماتها للنساء المُعيلات وأسرهم على المستوى الاجتماعي والنفسي .

د- أن يكون أخصائي خدمة الفرد قادراً على تكوين علاقات اجتماعية مع النساء المُعيلات وأسرهم لزيادة الثقة المتبادلة بينهم .

(ب) على مستوى المؤسسات العاملة في المجتمع :

أ- قيام هذه المؤسسات بالاستفادة من كافة الموارد والإمكانيات المتاحة داخل المجتمع في سبيل الاستمرار في تقديم خدماتها للنساء المُعيلات وأسرهم.

ب- أن تقوم هذه المؤسسات بالمساهمة في عمل برامج لرعاية هؤلاء النساء المُعيلات وأسرهم على كافة المستويات المختلفة للتخفيف من حدة مشكلاتهم وتحقيق الأمن الاجتماعي لهن.

ج- أن تقوم هذه المؤسسات بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المختلفة في توفير دعم مادي وغذائي لسد احتياجات هؤلاء النساء المُعيلات وأسرهم والمساهمة في حل مشكلاتهم وتحقيق الأمن الاجتماعي لهن.

أدوات ووسائل الممارسة المهنية :

1-المقابلات الفردية مع النساء المُعيلات اللاتي تعانين من مشكلات اجتماعية ونفسية وصحة واقتصادية وتعليمية ، وذلك لتحديد أهم الأسباب التي تؤدى إلى هذه المشكلات والعمل على علاجها أو التخفيف من حدتها

2-مقابلات جماعية لهؤلاء النساء المُعيلات وأسرهم لمناقشة خبراتهم تجاه هذه المشكلات حتي يمكن الاستفادة من هذه الخبرات في حل هذه المشكلات .

3-الزيارات المنزلية لأسر هؤلاء النساء المُعيلات .

4-الندوات والمحاضرات وورشة العمل التي تضم إلى جانب أخصائي خدمة الفرد أخصائي نفسي وطبيب للتحدث عن المشكلات الاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية والتعليمية التي تعانى منها النساء المُعيلات وكيفية مواجهتها .

5-حلقات النقاش والاجتماعات الدورية كأداة رئيسية يعتمد عليها أخصائي خدمة الفرد خلال ممارسته للتصور المقترح مع النساء المُعيلات.

مراحل التدخل المهني باستخدام نظرية الدور :

مرحلة البداية : ويتم في هذه المرحلة

أ- تحديد أهم المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والنفسية والمدرسية للنساء المُعيلات ومضمون كل مشكلة من هذه المشاكل .

ب- العمل على تكوين علاقة مهنية قوية مع النساء المُعيلات تقوم على أساس الثقة المتبادلة وإزالة التوتر .

ج- العمل على مساعدة النساء المُعيلات على تحديد أهم المشاكل التي يعانين منها وتوصيف هذه المشكلات .
د- تحديد أولويات هذه المشكلات وترتيبها على حسب أهميتها تمهيداً للتعامل معها .
هـ- تحديد أهم الجهات التي يمكن الاستفادة منها في حل هذه المشكلات أو التخفيف من حدتها سواء كانت هذه الجهات حكومية أو أهلية .

مرحلة الوسط :

وفى هذه المرحلة يتعاون أخصائي خدمة الفرد مع النساء المُعيلات لتحليل أكثر المشكلات حدة بالنسبة لهن والتي تم الاتفاق عليها في المرحلة السابقة ، وتحديد أهم العوامل المسببة لهذه المشكلات ، والعوامل البيئية المرتبطة بها ، بعد ذلك يتمكن أخصائي خدمة الفرد من ممارسة بعض الأساليب العلاجية في هذه المرحلة والمستمدة من نظرية الدور ومن هذه الأساليب:-

أ-تعديل فهم المرأة النساء المُعيلات ة لدورهن :

حيث يلاحظ أخصائي خدمة الفرد أن النساء المُعيلات لديهمن تصورات غير واقعية عن أدوارهم أو حياتهم ، ولذلك فإنه لا بد من أن يناقش أخصائي خدمة الفرد في كيفية فهم أدوارهم في الحياة وكيفية المشاركة في التخفيف من حدة هذه المشكلات التي يعانون منها .

ب- رفع قدرة النساء المُعيلات على أداء أدورهن :

وذلك من خلال حث النساء المُعيلات على ضرورة ممارسة الأنشطة المختلفة وممارسة حياتهم بشكل عادي ، وزيادة نسبة التفاعل بينهم وبين زملائهم وأفراد أسرتهم من خلال أنشطة جماعية تؤدى إلى تخفيف الضغط النفسي لدي النساء المُعيلات وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة المشكلات التي يعانون منها .

ج- أسلوب النمذجة :

وهو من الأساليب العلاجية الهامة التي من الممكن استخدامها من قبل أخصائي خدمة الفرد بالتعاون النساء المُعيلات وأسرهم لتعليمهم سلوكيات جديدة من خلال ملاحظة هذه السلوكيات عند الأشخاص الآخرين ويساعد هذا الأسلوب في تعليم النساء المُعيلات السلوكيات والتصرفات الجيدة التي تزيد من قوتهم وتزيد من شعورهم بالمسئولية وتساعد في تحقيق الأمن الاجتماعي لديهن.

ء- أسلوب لعب الدور :

وهو من الأساليب الهامة التي يمكن لأخصائي خدمة الفرد استخدامها لمساعدة النساء المُعيلات على التخفيف من حدة المشكلات التي يعانون منها ، وذلك من خلال مساعدة النساء المُعيلات على ممارسة أدوار جديدة تمكنهم من رفع ثقتهم بأنفسهم وإحساسهم بأنهم أصبحوا قادرين على تحمل المسئولية وتحمل الضغوط التي تفرضها طبيعة الحياة ، وهذه العملية تعمل على صقل شخصية النساء المُعيلات بالصفات والقدرات التي تمكنهم من أن يصبحوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم أكثر من الاعتماد على الآخرين.

مرحلة النهاية :

وفى هذه المرحلة يقوم أخصائي خدمة الفرد بتقييم عائد التدخل المهني الذي أجراه من أجل التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية والمدرسية والتعليمية التي يعاني منها النساء المُعيلات

وأسرهم ويستخدم في ذلك المقاييس المناسبة لمعرفة عائد التدخل المهني .

أدوار أخصائي خدمة الفرد في مواجهة مشكلات النساء المُعيلات:

1-دوره كوسيط :

أ- في هذا الدور يقوم أخصائي خدمة الفرد بالتعرف على الخدمات والموارد المتاحة في المجتمع من أجل الاستفادة منها في التخفيف من حدة المشكلات التي يعانى منها النساء المُعيلات.

ب-يقوم أخصائي خدمة الفرد على توجيه النساء المُعيلات إلى المؤسسات التي يمكنهم الإستفاده منها في حل مشكلاتهم الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية والمدرسية والتعليمية.

2-دوره كمدافع :

أ- في هذا الدور يقوم أخصائي خدمة الفرد بالعمل على المحافظة على حقوق هؤلاء النساء المُعيلات وصيانة كرامتهم وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة بين العملاء .

ب- يعمل أخصائي خدمة الفرد على الدفاع عن حقوق هؤلاء النساء المُعيلات في تلقي الرعاية الاجتماعية اللازمة التي تعمل على إشباع احتياجاتهم وتساهم في حل مشكلاتهم .

ج- يعمل أخصائي خدمة الفرد على المشاركة المستمرة في تعديل سياسات وبرامج تقديم الخدمات المؤسسية لهؤلاء النساء المُعيلات لضمان حقوقهم وتحقيق الأمن الاجتماعي لهن .

3-دوره كمعلم :

أ- يعمل أخصائي خدمة الفرد على توعية أسر هؤلاء النساء المُعيلات بطرق الوقاية من المشكلات الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية والمدرسية التي يتعرضون لها من خلال عقد الندوات والمحاضرات الدورية لهم .

ب- تزويد النساء المُعيلات وأسرهم بكافة المعلومات والمهارات اللازمة حول كيفية التعامل مع هذه المشكلات من خلال الندوات والمحاضرات .

4-دوره كمعالج :

أ- يعمل أخصائي خدمة الفرد من خلال هذا الدور على مساعدة النساء المُعيلات على زيادة فاعلية وظائفهم الاجتماعية ، وزيادة قدرتهم على تقبل الوضع القائم من خلال تعديل سلوكياتهم وتعليمهم كيفية التعامل مع هذه المشكلات .

ب- العمل على وضع برامج ترفيهية للنساء المُعيلات داخل مؤسسات التي يعملون بها للتخفيف من الضغوط النفسية الواقعة عليهم والمساهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي لهن.

5-دوره كمستشار :

في هذا الدور يقوم أخصائي خدمة الفرد باستخدام مهاراته لإحداث التفاعل بينه وبين النساء المُعيلات التي تطلبن الاستشارة لمواجهة مشكلاتهن ا ، وذلك من خلال توجيه النساء المُعيلات إلى كيفية التعامل مع هذه المشكلات على حسب أهميتها أو حدتها .

6-دوره كمخطط :

أ- في هذا الدور يقوم أخصائي خدمة الفرد بوضع الخطط والبرامج التي تخفف من معاناة النساء المُعيلات سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو التعليمي لتحسين نوعية الحياة لهم وتحقيق الأمن الاجتماعي لهن.

ب-يقوم أخصائي خدمة الفرد بتحديد أولويات واحتياجات هؤلاء النساء المُعيلات للعمل على وضع خطة لإشباع هذه الاحتياجات مع تحديد الموارد اللازمة لذلك .

عوامل نجاح التصورالمقترح:

1- اعتماد هذا التصور على نتائج الدراسات السابقة التي أوضحت طبيعة مشكلات النساء المُعيلات وكيفية تحقيق الأمن الاجتماعي لهن.

2- اعتماد هذا التصور على نتائج الدراسة الحالية وما أظهرته من مشكلات النساء المُعيلات التي تعانى منها كثير من الأسر حالياً .

3- توافر الاستعدادات الشخصية والخبرات والمهارات لدي أخصائين خدمة الفرد التي تؤهلهم لممارسة أدوارهم المهنية في التخفيف من مشكلات النساء المُعيلات وتحقيق الأمن الاجتماعي لهن .

4- مراعاة أخصائين خدمة الفرد كافة المبادئ والمهارات والنظريات العلمية لطريقة خدمة الفرد التخفيف من مشكلات النساء المُعيلات وتحقيق الأمن الاجتماعي لهن.

تاسعاً: عرض نتائج الدراسة الميدانية :-

1- النتائج المرتبطة بالبيانات الديموغرافية :

جدول رقم (2)

يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

م	البيانات الأولية	م	البيان	التكرار	النسبة المئوية
				ك	%
1	محل الإقامة	أ	ريف	116	%58
		ب	حضر	84	%42
			المجموع	200	%100
2	السن	أ	أقل من30 سنة	16	%8
		ب	30 إلي أقل من35 سنة	28	%14
		ج	35 إلي أقل من40 سنة	44	%22

		ء	40إلي أقل من45 سنة	70	%35
		هـ	45إلي أقل من50 سنة	20	%10
		و	50 سنة فأكثر	22	%11
			المجموع	200	%100
3	الحالة التعليمية	أ	أمية	14	%7
		ب	تقرأ وتكتب	36	%18
		ج	مؤهل متوسط	84	%42
		ء	مؤهل فوق متوسط	46	%23
		هـ	مؤهل عال	20	%10
			المجموع	200	%100
4	الحالة االاجتماعية	أ	متزوجة	30	%15
		ب	مطلقة	94	%47
		ج	أرملة	38	%19
		ء	غير متزوجة	20	%10
		هـ	مهجورة	18	%9
			المجموع	200	%100
5	العمل	أ	لا تعمل	34	%17
		ب	موظفة	46	%23
		ج	بيع بقالة	36	%18
		ء	بيع خضروات	24	%12
		هـ	أعمال خدمية	32	%16
		و	حرف يدوية	28	%14
			المجموع	200	%100
6	حجم الأسرة	أ	أقل من 5 أفراد	36	%18
		ب	من 5 لأقل من 7 افراد	150	%75
		ج	من 7 لأقل من 9 أفراد	14	%7
		ء	اكثر من 9 افراد	ـــــــ	ـــــ
			المجموع	200	%100
7	متوسط الدخل الشهري للأسرة	أ	أقل من 500 جنيه	26	%13
		ب	من 500 لأقل من 1000 جنيه	46	%23
		ج	من 1000 لأقل من 1500 جنيه	86	%43
		ء	من 1500 لأقل من 2000 جنيه	24	%12
		هـ	2000جنيه فأكثر	18	%9

				المجموع	**200**	**%100**

يتضح من خلال جدول رقم (7) والذي يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة بالنسبة للنقطة الأولي الخاصة بمحل الاقامة نجد أن نسبة (58%) بواقع (116) مفردة يعيشون في الريف ونسبة (42%) بواقع (55) مفردة يعيشون في الحضر ،

وبالنسبة للنقطة الثانية الخاصة بالسن نجد أن نسبة (35%) بواقع (70) مفردة في الفئة العمرية من 40إلي أقل من45 سنة يليها نسبة (22%) بواقع (44) مفردة في الفئة العمرية من 35 إلي أقل من40 سنة ، ويليها نسبة (14%) بواقع (28) مفردة في الفئة العمرية من 30 إلي أقل من35 سنة ، يليها نسبة (11%) بواقع (22) مفردة في الفئة العمرية 50 سنة فأكثر، ويليها نسبة (10%) بواقع (20) مفردة في الفئة العمرية من 45إلي أقل من50 سنة ، ويليها نسبة (8%) بواقع بواقع (16) مفردة في الفئة العمرية أقل من30 سنة.

وبالنسبة للنقطة الثالثة الخاصة بالحالة التعليمية نجد ان نسبة (42%) بواقع (84) مفردة من الحاصلين علي مؤهل متوسط ، يليها نسبة (23%) بواقع (46) مفردة من مؤهل فوق متوسط ، يليها نسبة (18%) بواقع (36) مفردة من تقرأ وتكتب ، يليها نسبة (10%) بواقع (20) مفردات من مؤهل عال ، يليها نسبة (7%) بواقع (14) مفردات من أمية.

وبالنسبة للنقطة الرابعة الخاصة بالحالة الاجتماعية نجد ان نسبة (47%) بواقع (94) مفردة من مطلقة ، يليها نسبة (19%) بواقع (38) مفردة من الحاصلين أرملة ، يليها نسبة (15%) بواقع (30) مفردة من متزوجة ، يليها نسبة(10%) (بواقع (20) مفردات من غير المتزوجة ، يليها نسبة (9%) بواقع (18) مفردة من مهجورة

وبالنسبة للنقطة الخامسة الخاصة بالعمل نجد أن نسبة (%) بواقع (46) مفردة موظفة ، يليها نسبة (18%) بواقع (36) مفردة بيع بقالة ، يليها نسبة (17%) بواقع (34) مفردة لا تعمل ، ويليها نسبة (16%) بواقع (32) مفردة أعمال خدمية ، يليها نسبة (14%) بواقع (28) مفردة حرف يدوية و يليها نسبة (12%) بواقع (24) مفردة بيع خضروات

وبالنسبة للنقطة السادسة الخاصة بحجم الأسرة نجد أن نسبة (75%) بواقع (150) مفردة من 5 لأقل من 7 افراد ، ويليها نسبة (18%) بواقع (36) مفردة من أقل من 5 أفراد ، يليها نسبة (7%) بواقع (14) مفردة من 7 لأقل من 9 أفراد .

وبالنسبة للنقطة السابعة الخاصة بمتوسط الدخل الشهري للأسرة نجد أن نسبة (43%) بواقع (86) مفردة دخلهم في الفئة من 1000 لأقل من 1500 جنيه ، يليها نسبة (23%) بواقع (46) مفردة دخلهم في الفئة

من 500 لأقل من 1000 جنيه ، يليها نسبة (13%) بواقع (26) مفردة دخلهم في الفئة أقل من 500 جنيه يليهم نسبة (12%) بواقع (24) مفردات دخلهم في الفئة من 1500 لأقل من 2000 جنيه ، يليهم نسبة (9%) بواقع (18) مفردات دخلهم في الفئة 2000جنيه فأكثر.

وتؤكد هذه البيانات علي التنوع في الخصائص الديموغرافية للنساء المُعيلات المستفيدات من خدمات شبكات الأمان الاجتماعي .

النتائج المرتبطة بالتساؤل الأول ما المشكلات التي تواجه النساء المُعيلات؟

جدول رقم (3)

يوضح المشكلات الأسرية التي تواجه النساء المُعيلات

م	البيان	الاستجابة						م. الأوزان	م. المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	العنف الأسري	140	% 70	40	%20	20	%10	520	2.6	0.87	5
ب	الاضطرابات المادية الأسرية	160	% 80	30	%15	10	% 5	550	2.75	0.91	2
ج	الاضطرابات الأسرية العاطفية	150	% 75	30	%15	20	%10	530	1.65	0.88	4
د	غياب الأب عن الأسرة	160	% 80	20	%10	20	%10	540	2.7	0.90	3
هـ	الخلل في أداء الأدوار	130	% 65	50	%25	20	%10	510	2.55	0.85	7
و	التفكك الأسري	170	% 85	20	%10	10	% 5	560	2.8	0.93	1
ز	كثرة المنازعات الأسرية	130	% 65	58	%29	12	% 6	518	2.59	0.86	6
	المجموع							3728			
الأهمية النسبية 89 %											

باستقراء بيانات الجدول السابق الذي يوضح المشكلات الأسرية التي تواجه النساء المُعيلات وجدت الباحثة أنها تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان المرجحة البالغة (3728) وبقوة نسبية (89%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد على أن هناك مشكلات أسرية لدى عينة الدراسة من النساء المُعيلات

حيث جاء في الترتيب الأول العبارة **التفكك الأسري** بمتوسط مرجح (2.8) وقوة نسبية (0.93) يليها في الترتيب الثاني **الاضطرابات المادية الأسرية** بمتوسط مرجح (2.75) وقوة نسبية (0.91) يليها في الترتيب الثالث **غياب الأب عن الأسرة** بمتوسط مرجح (2.7) وقوة نسبية (0.90) يليها في الترتيب الرابع **الاضطرابات الأسرية العاطفية** بمتوسط مرجح (2.65) وقوة نسبية (0.88) يليها في الترتيب الخامس **العنف الأسري** بمتوسط مرجح (2.6) وقوة نسبية (0.87) يليها في الترتيب السادس **كثرة المنازعات الأسرية** بمتوسط مرجح (2.59) وقوة نسبية (0.86) يليها في الترتيب السابع **الخلل في أداء الأدوار** بمتوسط مرجح (2.55) وقوة نسبية (0.85)

وتتفق هذه الخصائص مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (إيناس غزال 2015) من أن هناك مجموعة من المشكلات الأسرية تعاني منه النساء المُعيلات مثل عدم مبالاة الزوج واعتماده علي عمل زوجته ، والتفكك الأسري لغياب الزوجة فترات طويلة عن المنزل ، والتخبط في معاملة الأبناء

جدول رقم (4)

يوضح المشكلات النفسية التي تواجه النساء المُعيلات

م	البيان	الاستجابة						∑ الأوزان	∑ المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	الشعور بالضيق والتوتر	170	%85	20	%10	10	% 5	560	2.8	0.93	1
ب	ضعف ثقة المرأة المُعيلة بنفسها	150	%75	30	%15	20	%10	530	2.65	0.88	5
ج	تعاني من الخوف المستمر	130	%65	50	%25	20	%10	510	2.55	0.85	7
د	الشعور بالعجز وعدم القدرة علي القيام بدورها	160	%80	30	%15	10	% 5	550	2.75	0.92	2
هـ	النظرة التشاؤمية للمستقبل	130	%65	40	%20	30	%15	500	2.5	0.83	8
و	الشعور بالدونية وأنها أقل من الأخرين	170	%85	10	%5	20	%10	540	2.7	0.90	4
ز	الانطوائية وعدم الدخول في علاقات مع الأخرين	150	%75	20	%10	30	%15	520	2.6	0.86	6
ح	الخجل الزائد من الوضع الاقتصادي المتدني	160	%80	22	%11	18	%9	542	2.71	0.91	3
	المجموع							4252			
الأهمية النسبية 88.5 %											

بستقراء بيانات الجدول السابق والموضح المشكلات النفسية التي تواجه النساء المُعيلات وجد ت الباحثة أنها تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (4252) وقوة نسبية (88.5%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد على أن هناك مشكلات نفسية لدى عينة الدراسة من النساء المُعيلات

حيث جاء في الترتيب الأول الشعور بالضيق والتوتر بمتوسط مرجح (2.8) وقوة نسبية (0.93) وجاء في الترتيب الثاني الشعور بالعجز وعدم القدرة علي القيام بدورها بمتوسط مرجح (2.75) وقوة نسبية (0.92) وجاء في الترتيب الثالث الخجل الزائد من الوضع الاقتصادي المتدني بمتوسط مرجح (2.71) وقوة نسبية (0.91) وجاء في الترتيب الرابع الشعور بالدونية وأنها أقل من الأخرين بمتوسط مرجح (2.7) وقوة نسبية (0.90) وجاء في المركز الخامس ضعف ثقة المرأة المُعيلة بنفسها بمتوسط مرجح (2.65) وقوة نسبية (0.88) وجاء في الترتيب السادس الانطوائية وعدم الدخول في علاقات مع الأخرين بمتوسط مرجح (2.6) وقوة نسبية (0.86) وجاء في الترتيب السابع تعاني من الخوف المستمر بمتوسط مرجح (2.55) وقوة نسبية (0.85) وجاء في الترتيب الثامن النظرة التشاؤمية للمستقبل بمتوسط مرجح (2.5) وقوة نسبية (0.83)

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (عبير عبد الستار 2019) والتي أكدت علي وجود مجموعة من المشكلات النفسية التي تعاني منها النساء المُعيلات مثل الشعور بالضيق والكأبة ، والشعور بالقلق المستمر والتوتر العصبي ، والخوف من المستقبل

جدول رقم (5)

يوضح المشكلات الاجتماعية التي تواجه النساء المُعيلات

م	البيان	الاستجابة						م. الأوزان	م. المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	عدم القدرة علي التكيف مع المجتمع المحيط بها	180	%90	20	%10	-	-	580	2.9	0.97	1
ب	سوء العلاقات مع الأقارب	160	%80	30	%15	10	% 5	550	2.75	0.91	4
ج	الخلافات الدائمة مع الزوج	150	%75	30	%15	20	%10	530	2.65	0.88	6
د	الشعور بالحاجة إلي المساعدة من الأخرين	160	%80	20	%10	20	%10	540	2.7	0.90	5
هـ	عدم القدرة علي القيام بمتطلبات الأسرة	170	%85	24	%12	6	% 3	564	2.82	0.94	2
و	عدم القدرة علي توجيه الأبناء	160	%80	40	%20	-	-	560	2.8	0.93	3
	المجموع							3324			
الأهمية النسبية 92 %											

باستقراء بيانات الجدول السابق يوضح المشكلات الاجتماعية التي تواجه النساء المُعيلات

وجد ت الباحثة أنها تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان المرجحة البالغة (3324) وقوة نسبية (92%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد على أن هناك مشكلات اجتماعية لدى عينة الدراسة من النساء المُعيلات.

حيث جاء في الترتيب الأول عدم القدرة علي التكيف مع المجتمع المحيط بها بمتوسط مرجح (2.9) وقوة نسبية (0.97) وجاء في الترتيب الثاني عدم القدرة علي القيام بمتطلبات الأسرة بمتوسط مرجح (2.82) وقوة نسبية (0.94) وجاء في الترتيب الثالث عدم القدرة علي توجيه الأبناء بمتوسط مرجح (2.8) وقوة نسبية (0.93) وجاء في الترتيب الرابع سوء العلاقات مع الأقارب بمتوسط مرجح (2.75) وقوة نسبية (0.91) وجاء في المركز الخامس الشعور بالحاجة إلي المساعدة من الأخرين بمتوسط مرجح (2.7) وقوة نسبية (0.90) وجاء في الترتيب السادس الخلافات الدائمة مع الزوج بمتوسط مرجح (2.65) وقوة نسبية (0.88).

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (أميرة رفعت 2011) والتي أكدت علي وجود مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها النساء المُعيلات مثل المشكلات التي ترتبط بتربية الأبناء وتنشئتهم وتسربهم من التعليم ، وعدم القدرة علي التكيف مع المحيطين ، وعدم القدرة علي القيام بمتطلبات الأسرة ، وضعف مشاركتها في اتخاذ القرار .

جدول رقم (6)

يوضح المشكلات الاقتصادية التي تواجه النساء المُعيلات

م	البيان	الاستجابة						م. الأوزان	م. المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	عدم القدرة علي تلبية الاحتياجات الأساسية	170	%85	20	%10	10	% 5	560	2.8	0.93	2
ب	انخفاض دخل الأسرة	180	%90	20	%10	-	-	580	2.9	0.97	1
ج	عدم توفر فرصة عمل مناسبة	160	%80	20	%10	20	%10	540	2.7	0.90	4
د	عدم كفاية مساعدات الضمان الاجتماعي	150	%75	30	%15	20	%10	530	2.65	0.88	5
هـ	زيادة الأعباء المعيشية لتربية وتعليم الأبناء	140	%70	40	%20	20	%10	520	2.6	0.87	6
و	سوء حالة المسكن	160	%80	30	%15	10	%5	550	2.75	0.92	3
	المجموع							3280			
الأهمية النسبية 91 %											

باستقراء بيانات الجدول السابق يوضح المشكلات الاقتصادية التي تواجه النساء المُعيلات

وجدت الباحثة أنها تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (3280) وقوة نسبية (91%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد على أن هناك مشكلات اقتصادية لدى عينة الدراسة من النساء المُعيلات.

حيث جاء في الترتيب الأول انخفاض دخل الأسرة بمتوسط مرجح (2.9) وقوة نسبية (0.97) وجاء في الترتيب الثاني عدم القدرة علي تلبية الاحتياجات بمتوسط مرجح (2.8) وقوة نسبية (0.93) وجاء في الترتيب الثالث سوء حالة المسكن بمتوسط مرجح (2.75) وقوة نسبية (0.92) وجاء في الترتيب الرابع عدم توفر فرصة عمل مناسبة بمتوسط مرجح (2.7) وقوة نسبية (0.90) وجاء في المركز الخامس عدم كفاية مساعدات الضمان الاجتماعي بمتوسط مرجح (2.65) وقوة نسبية (0.88) وجاء في الترتيب السادس زيادة الأعباء المعيشية لتربية وتعليم الأبناء القرار بمتوسط مرجح (2.60) وقوة نسبية (0.87)

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (خالد عبيد وأخرون 2014) والتي أكدت علي وجود مجموعة من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها النساء المُعيلات مثل عدم كفاية الدخل الشهري لإحتياجات الأسرة ، وغلاء المعيشة ، وارتفاع تكاليف المواصلات وزيادة الضغوط والمشكلات النفسية والأعباء المنزلية .

جدول **رقم (7)**

يوضح المشكلات التعليمية التي تواجه النساء المُعيلات

م	البيان	الاستجابة						م. الأوزان	م. المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	عدم الالتحاق بفصول محو الأمية	190	%95	6	%3	4	%2	586	2.93	0.98	1
ب	عدم وجود فصول تقوية مجانية لتعليم الأبناء	170	%85	10	%5	20	%10	550	2.75	0.91	4
ج	ارتفاع تكاليف التعليم والدروس الخصوصية	150	%75	30	%15	20	%10	530	2.65	0.88	6
د	عدم المساعدة في مواجهة المشكلات المدرسية	160	%80	20	%10	20	%10	540	2.7	0.90	5
هـ	عدم معرفة البرامج والمشروعات التعليمية الموجودة	180	%90	10	%5	10	%5	570	2.85	0.95	2
و	تسرب الأبناء من التعليم في سن مبكر	160	%80	32	%16	8	%4	552	2.76	0.92	3
	المجموع							3328			
الأهمية النسبية 92 %											

باستقراء بيانات الجدول السابق يوضح المشكلات التعليمية التي تواجه النساء المُعيلات

وجدت الباحثة أنها تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (3328) وقوة نسبية (92%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد على أن هناك مشكلات تعليمية لدى عينة الدراسة من النساء المُعيلات.

حيث جاء في الترتيب الأول عدم الالتحاق بفصول محو الأمية بمتوسط مرجح (2.93) وقوة نسبية (0.98)

وجاء في الترتيب الثاني عدم معرفة البرامج والمشروعات التعليمية الموجودة بمتوسط مرجح (2.85) وقوة نسبية (0.95) وجاء في الترتيب الثالث تسرب الأبناء من التعليم في سن مبكر بمتوسط مرجح (2.76) وقوة نسبية (0.92) وجاء في الترتيب الرابع عدم وجود فصول تقوية مجانية لتعليم الأبناء بمتوسط مرجح (2.75) وقوة نسبية (0.91) وجاء في المركز الخامس عدم المساعدة في مواجهة المشكلات المدرسية بمتوسط مرجح (2.7) وقوة نسبية (0.90) وجاء في الترتيب السادس ارتفاع تكاليف التعليم والدروس الخصوصية بمتوسط مرجح (2.65) وقوة نسبية (0.88)

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (سعد الدين ابراهيم ،2005) والتي أكدت علي وجود مجموعة من المشكلات التعليمية التي تعاني منها النساء المُعيلات مثل الارتفاع في تكاليف التعليم ، وارتفاع نسبة التسرب من التعليم ، وانخفاض المستوي التعليمي للأمهات .

جدول رقم (8)

يوضح المشكلات الصحية التي تواجه النساء المُعيلات

م	البيان	الاستجابة						م. الأوزان	م. المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	الاصابة بأمراض سوء التغذية والأنيميا	150	%75	40	%20	10	%5	540	2.7	0.90	2
ب	الاصابة بأمراض الفشل الكلوي المزمن	130	%65	40	%20	30	%15	500	2.5	0.83	6
ج	ارتفاع أسعار المستشفيات الخاصة	140	%70	30	%15	30	%15	490	2.45	0.81	7
د	اصابة الأبناء بالأمراض المعدية بإستمرار	150	%75	30	%15	20	%10	530	2.65	0.88	3
هـ	عدم القدرة علي توفير الرعاية في الوقت المناسب	140	%70	40	%20	20	%10	520	2.6	0.86	4
و	حاجة الأسرة للعلاج والأدوية	160	%80	30	%15	10	%5	550	2.75	0.92	1
ز	ارتفاع أسعار الأدوية والعلاج	130	%65	50	%25	20	%10	450	2.25	0.75	8
ح	الاعتماد في العلاج علي المستشفيات الحكومية فقط	130	%65	50	%25	20	%10	510	2.55	0.85	5
	المجموع							4090			
الأهمية النسبية85 %											

باستقراء بيانات الجدول السابق يوضح المشكلات الصحية التي تواجه النساء المُعيلات

وجدت الباحثة أنها تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (4090) وقوة نسبية (85%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد على أن هناك مشكلات صحية لدى عينة الدراسة من النساء المُعيلات.

حيث جاء في الترتيب الأول **حاجة الأسرة للعلاج والأدوية** بمتوسط مرجح (2.75) وقوة نسبية (0.92) وجاء في الترتيب الثاني **الاصابة بأمراض سوء التغذية والأنيميا** بمتوسط مرجح (2.7) وقوة نسبية (0.90) وجاء في الترتيب الثالث **اصابة الأبناء بالأمراض المعدية بإستمرار** بمتوسط مرجح (2.65) وقوة نسبية (0.88) وجاء في الترتيب الرابع **عدم القدرة علي توفير الرعاية في الوقت المناسب** بمتوسط مرجح (2.6) وقوة نسبية (0.86) وجاء في المركز الخامس **الاعتماد في العلاج علي المستشفيات الحكومية فقط** بمتوسط مرجح (2.55) وقوة نسبية (0.85) وجاء في الترتيب السادس **الاصابة بأمراض الفشل الكلوي المزمن** بمتوسط مرجح (2.5) وقوة نسبية (0.83) وجاء في الترتيب السابع **ارتفاع أسعار المستشفيات الخاصة** بمتوسط مرجح (1.45) وقوة نسبية (0.81) وجاء في الترتيب الثامن **ارتفاع أسعار الأدوية والعلاج** بمتوسط مرجح (1.25) وقوة نسبية (0.75)

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسته (نعيم شلبي 1998) والتي أكدت علي وجود مجموعة من المشكلات الصحية التي تعاني منها النساء المُعيلات حيث أكدت علي وجود ارتباط بين الفقر والحالة الصحية بوجه عام وللمرأة المعيلة وأسرتها بشكل خاص فنتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها المرأة المعيلة فإنه لا يتوفر لها من الدخل ما يكفي لإشباع الاحتياجات الصحية لها ولأفراد أسرتها ودراسة (عبير عبد الستار ،2019) والتي أكدت علي ارتفاع تكاليف العلاج وصعوبة الحصول علي علاج مجاني وقلة الاستفادة من خدمات التأمين الصحي .

جدول رقم (9)

يوضح مشكلات العمل التي تواجه النساء المُعيلات

م	البيان	الاستجابة						م. الأوزان	م. المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	صعوبة الحصول علي عمل اضافي لضيق الوقت	120	%70	40	%20	40	% 20	480	2.4	0.80	7
ب	الاعتماد علي الأبناء في سد احتياجاتها الضرورية	140	%70	30	%15	30	%15	490	2.45	0.82	6
ج	ضعف ادراك المجتمع لقيمة عمل المرأة	150	%75	30	%15	20	%10	530	2.65	0.88	3
د	عدم وجود فرص عمل مناسبة	160	%80	20	%10	20	%10	540	2.7	0.90	2
هـ	عدم كفاية العائد المتحصل عليه من	170	%85	20	%10	10	%5	560	2.8	0.93	1

	العمل									
و	**حدوث مشاكل مستمرة مع الزبائن في العمل**	**140**	**%70**	**40**	**%20**	**20**	**%10**	**520**	**2.6**	**0.87**	**4**
ز	**المشاكل المستمرة مع زملاء العمل**	**140**	**%70**	**30**	**%15**	**30**	**%15**	**510**	**2.55**	**0.85**	**5**
المجموع								**3630**			
الأهمية النسبية 86.5 %											

باستقراء بيانات الجدول السابق يوضح مشكلات العمل التي تواجه النساء المُعيلات

وجدت الباحثة أنها تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (3630) وقوة نسبية (86.5%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد على أن هناك مشكلات عمل لدى عينة الدراسة من النساء المُعيلات

حيث جاء في الترتيب الأول **عدم كفاية العائد المتحصل عليه من العمل** بمتوسط مرجح (2.8) وقوة نسبية (0.93) وجاء في الترتيب الثاني **عدم وجود فرص عمل مناسبة** بمتوسط مرجح (2.7) وقوة نسبية (0.90) وجاء في الترتيب الثالث **ضعف ادراك المجتمع لقيمة عمل المرأة** بمتوسط مرجح (2.65) وقوة نسبية (0.88) وجاء في الترتيب الرابع **حدوث مشاكل مستمرة مع الزبائن في العمل** بمتوسط مرجح (2.6) وقوة نسبية (0.87) وجاء في المركز الخامس **المشاكل المستمرة مع زملاء العمل** بمتوسط مرجح (2.55) وقوة نسبية (0.85) وجاء في الترتيب السادس **الاعتماد علي الأبناء في سد احتياجاتها الضرورية** بمتوسط مرجح (2.45) وقوة نسبية (0.82) وجاء في الترتيب السابع **صعوبة الحصول علي عمل اضافي لضيق الوقت** بمتوسط مرجح (2.4) وقوة نسبية (0.80)

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (جمال حماد ، 2017) والتي أكدت علي وجود مجموعة من المشكلات الخاصة بالعمل التي تعاني منها النساء المُعيلات مثل المعاناة في الحصول علي فرصة عمل تؤمن لها ولأسرتها حياة أمنة ، والمشكلات مع الزملاء في العمل ، والمشكلات مع أصحاب العمل ، والمشكلات مع أهل الزوج . ودراسة (ليلي البهنساوي ، 2017) والتي أكدت علي معاناة المرأة المُعيلة من بعض المشكلات في العمل مثل المشكلات مع الحي والبلدية والمشكلات مع أهل الزوج والمشكلات مع الزبائن .

النتائج المرتبطة بالتساؤل الثاني: ما دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات ؟

جدول رقم (10)

يوضح دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات

م	البيان	الاستجابة						م. الأوزان	م. المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	توفير الاعانات والمساعدات الاجتماعية للنساء المُعيلات	160	%80	22	%11	18	% 9	542	2.71	0.91	3
ب	تشجيع النساء المُعيلات علي الالتحاق بفصول محو الأمية	150	%75	20	%10	30	%15	520	2.6	0.86	6
ج	تسهيل اجراءات الحصول علي القروض بفائدة قليلة	170	%85	10	%5	20	%10	540	2.7	0.90	4
د	مساعدة النساء المُعيلات علي التعامل مع كل أشكال الاستغلال	130	%65	40	%20	30	%15	500	2.5	0.83	8
هـ	اعفاء أبناء النساء المُعيلات من المصروفات الدراسية	160	%80	30	%15	10	%5	550	2.75	0.92	2
و	توعية المجتمع بأهمية دور المراة المُعيلة في التنمية	130	%65	50	%25	20	%10	510	2.55	0.85	7
ز	توفير فرص العمل المناسبة لذوي القدرات والمهارات	150	%75	30	%15	20	%10	530	2.65	0.88	5
ح	رفع قيمة المعاش المقدم للنساء المُعيلات	170	%85	20	%10	10	%5	560	2.8	0.93	1
	المجموع							4252			
الأهمية النسبية 88.5 %											

باستقراء بيانات الجدول السابق الذي يوضح دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات وجدت الباحثة أنها تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (4252) وقوة نسبية (88.5%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد على وجود دور فاعل لشبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات حيث جاء في الترتيب الأول رفع قيمة المعاش المقدم للنساء المُعيلات بمتوسط مرجح (2.8) وقوة نسبية (0.93) وجاء في الترتيب الثاني اعفاء أبناء النساء المُعيلات من المصروفات الدراسية بمتوسط مرجح (2.75) وقوة نسبية (0.92) وجاء في الترتيب الثالث توفير الاعانات والمساعدات الاجتماعية للنساء المُعيلات بمتوسط مرجح (2.71) وقوة نسبية (0.91) وجاء في الترتيب الرابع تسهيل اجراءات الحصول علي القروض بفائدة قليلة بمتوسط مرجح (2.7) وقوة نسبية (0.90) وجاء في المركز الخامس توفير فرص العمل المناسبة لذوي القدرات والمهارات بمتوسط مرجح (2.65) وقوة نسبية (0.88) وجاء في الترتيب السادس تشجيع النساء المُعيلات علي الالتحاق بفصول محو الأمية بمتوسط مرجح (2.6) وقوة نسبية (0.86) وجاء في الترتيب السابع توعية المجتمع بأهمية دور المراة المُعيلة في التنمية بمتوسط مرجح (2.55) وقوة نسبية (0.85) وجاء في الترتيب الثامن مساعدة النساء المُعيلات علي التعامل مع كل أشكال الاستغلال بمتوسط مرجح (2.5) وقوة نسبية (0.83) وهذا يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (معوض محمود ، 2019) والتي أكدت علي وجود مجموعة من الأدوار التي تمارسها شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات مثل توفير قروض لإقامة مشروعات صغيرة ، وتوفير فرص عمل مناسبة لطبيعة المرأة المعيلة ، وتوفير الاعانات والمساعدات الاجتماعية للنساء المُعيلات ، وتوفير الزي المدرسي للأبناء ، وتوفير الكتب الخارجية والمساهمة في المصروفات المدرسية للأبناء .

النتائج المرتبطة بالتساؤل الثالث: ما المعوقات التي تحد من دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات ؟

جدول رقم (11)

يوضح المعوقات التي تحد من دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات

م	البيان	الاستجابة						م. الأوزان	م. المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	كثرة الضمانات اللازمة للاقتراض	180	%90	20	%10	-	-	580	2.9	.97	2
ب	نقص أعداد العاملين في الجمعيات الأهلية العاملة في مساعدة النساء المُعيلات	160	%80	30	%15	10	%5	550	2.75	.91	5
ج	عدم وجود تنسيق وتعاون بين الجهات	150	%75	30	%15	20	%10	530	2.65	.88	7

	التي تقدم الخدمات									
د	صعوبة اجراءات الحصول علي تصريحات الخدمات والمشروعات	160	%80	20	%10	20	%10	540	2.7	.90	6
هـ	انخفاض قيمة القرض وصعوبة سداده	170	%85	24	%12	6	%3	564	2.82	.94	3
و	تعقد اجراءات الحصول علي معاش الضمان الاجتماعي	160	%80	40	%20	-	-	560	2.8	.93	4
ز	عدم استمرارية فصول محو الأمية	140	%70	10	%5	50	%25	490	2.45	.81	8
ح	عدم استمرارية المتابعة والتوجيه من قبل المسئولين	190	%95	10	%5	-	-	590	2.95	.98	1
	المجموع							4404			
الأهمية النسبية 91.75 %											

باستقراء بيانات الجدول السابق يوضح المعوقات التي تحد من دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات وجدت الباحثة أنها تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (4404) وقوة نسبية (91.75%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد على وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات

حيث جاء في الترتيب الأول عدم استمرارية المتابعة والتوجيه من قبل المسئولين بمتوسط مرجح (2.95) وقوة نسبية (0.98) وجاء في الترتيب الثاني كثرة الضمانات اللازمة للاقتراض بمتوسط مرجح (2.9) وقوة نسبية (0.97) وجاء في الترتيب الثالث انخفاض قيمة القرض وصعوبة سداده بمتوسط مرجح (2.82) وقوة نسبية (0.94) وجاء في الترتيب الرابع تعقد اجراءات الحصول علي معاش الضمان الاجتماعي بمتوسط مرجح (2.8) وقوة نسبية (0.93) وجاء في المركز الخامس نقص أعداد العاملين في الجمعيات الأهلية العاملة في مساعدة النساء المُعيلات بمتوسط مرجح (2.75) وقوة نسبية (0.91) وجاء في الترتيب السادس صعوبة اجراءات الحصول علي تصريحات الخدمات والمشروعات بمتوسط مرجح (2.7) وقوة نسبية (0.90) وجاء في الترتيب السابع عدم وجود تنسيق وتعاون بين الجهات التي تقدم الخدمات المختلفة بمتوسط مرجح (2.65) وقوة نسبية (0.88) وجاء في الترتيب الثامن عدم استمرارية فصول محو الأمية بمتوسط مرجح (2.45) وقوة نسبية (0.81).

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (Gradner Judith 2017) والتي أكدت علي أن من ابرز المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الحصول علي الخدمات الاجتماعية المقدمة لها تتمثل في تعقد اجراءات الحصول علي معاش الضمان الاجتماعي ، وبعض المعوقات الادارية مثل نقص أعداد العاملين من الأخصائيين الاجتماعيين في هذه الجمعيات ، وارتفاع قيمة العائد علي القروض .

النتائج المرتبطة بالتساؤل الرابع: ما المقترحات التي تساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات ؟

جدول رقم (12)

يوضح المقترحات التي تساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات

م	البيان	الاستجابة						م. الأوزان	م. المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	زيادة مبلغ المساعدة كل عام بما يتلائم مع زيادة الأسعار	180	%90	10	%5	10	% 5	570	2.85	.95	2
ب	عمل دورات تدريبية لتعزيز قدرة النساء المُعيلات علي حل مشكلاتهم	150	%75	32	%16	18	%9	532	2.66	.89	5
ج	توفير معاشات لمن لا معاش لهم	140	%70	40	%20	20	%10	520	2.6	.87	7
د	التوسع في نظام المساعدات الاجتماعية لمواجهة أعباء الحياة	150	%75	30	%15	20	%10	530	2.65	.88	6
هـ	عمل تأمين صحي لكافة أفراد الأسرة	170	%85	20	%10	10	%5	560	2.8	.93	3
و	تحقيق التوازن في العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع	140	%70	20	%10	40	%20	500	2.5	.83	8
ز	منح قروض كبيرة بشروط ميسرة	160	%80	20	%10	20	%10	540	2.7	.90	4
ح	زيادة الدعم المباشر الموجه للنساء المُعيلات	180	%90	20	%10	-	-	580	2.9	.97	1
	المجموع							4332			
الأهمية النسبية 90.25 %											

باستقراء بيانات الجدول السابق يوضح المقترحات التي تساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات وجدت الباحثة أنها تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (4332) وقوة نسبية (90.25%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد على وجود مجموعة من المقترحات التي تساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات

حيث جاء في الترتيب الأول زيادة الدعم المباشر الموجه للنساء المُعيلات بمتوسط مرجح (2.9) وقوة نسبية (0.97) وجاء في الترتيب الثاني زيادة مبلغ المساعدة كل عام بما يتلائم مع زيادة الأسعار بمتوسط مرجح (2.85) وقوة نسبية (0.95) وجاء في الترتيب الثالث عمل تأمين صحي لكافة أفراد الأسرة بمتوسط مرجح (2.8) وقوة نسبية (0.93) وجاء في الترتيب الرابع منح قروض كبيرة بشروط ميسرة بمتوسط مرجح (2.7) وقوة نسبية (0.90) وجاء في المركز الخامس عمل دورات تدريبية لتعزيز قدرة النساء المُعيلات علي حل مشكلاتهم بمتوسط مرجح (2.66) وقوة نسبية (0.89) وجاء في الترتيب السادس التوسع في نظام المساعدات الاجتماعية لمواجهة أعباء الحياة بمتوسط مرجح (2.65) وقوة نسبية (0.88) وجاء في الترتيب السابع توفير معاشات لمن لا معاش بمتوسط مرجح (2.6) وقوة نسبية (0.87) وجاء في الترتيب الثامن تحقيق التوازن في العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع بمتوسط مرجح (2.5) وقوة نسبية (0.83)

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (نسمه عبد العزيز، 2019) والتي أكدت علي وجود مجموعة من المقترحات لتفعيل دور الوحدات المحلية والجمعيات الأهلية في تحسين ننوعية الحياة للمرأة المعيلة ومنها رفع مستوي القروض المادية والعينية ، الحصول علي رعاية صحية جيدة للمرأة المعيلة ، العمل علي احداث تغير ملحوظ في المستوي التعليمي للمرأة المعيلة . ودراسة (Robert Willian 2018) والتي أكدت علي أن من أهم المقترحات التي تساعد الجمعيات الأهلية علي مواجهة المشكلات البيئية والاجتماعية التي تواجه المرأة المعيلة تتمثل في زيادة ميزانية الجمعية ، توفير الخدمات التي تتناسب مع احتياجات المرأة المعيلة ، تنفيذ أنشطة ترفيهية للمرأة المعيلة وأسرتها ، الاهتمام بتدريب المرأة المعيلة علي أساليب التنشئة الاجتماعية الحديثة .

النتائج العامة للدراسة

أسفرت نتائج الدراسة عما يلي :

1- أن المشكلات الأسرية التي تواجه النساء المُعيلات مرتفعة و تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان المرجحة البالغة (3728) وبقوة نسبية (89%)

2- أن المشكلات النفسية التي تواجه النساء المُعيلات مرتفعة و تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (4252) وقوة نسبية (88.5%)

3- أن المشكلات الاجتماعية التي تواجه النساء المُعيلات مرتفعة و تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان المرجحة البالغة (3324) وقوة نسبية (92%)

4- أن المشكلات الاقتصادية التي تواجه النساء المُعيلات مرتفعة و تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (3280) وقوة نسبية (91%)

5- أن المشكلات التعليمية التي تواجه النساء المُعيلات مرتفعة و تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (3328) وقوة نسبية (92%)

6- أن المشكلات الصحية التي تواجه النساء المُعيلات مرتفعة و تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (4090) وقوة نسبية (85%)

7- أن مشكلات العمل التي تواجه النساء المُعيلات مرتفعة وتتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (3630) وقوة نسبية (86.5%)

8- أنه يوجد دور لشبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات مرتفع وتتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (4252) وقوة نسبية (88.5%)

9- أن المعوقات التي تحد من دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات مرتفعة وتتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (4404) وقوة نسبية (91.75%)

10- أن المقترحات التي تساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات مرتفعة و تتوزع توزيعا إحصائيا في ضوء مجموع الأوزان البالغ (4332) وقوة نسبية (90.25%)

11- توصلت نتائج الدراسة إلي وضع تصور مقترح لدور أخصائي خدمة الفرد في تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء المُعيلات

مراجع البحث

1- ابراهيم ، سعدالدين (2005) : اوضاع المرأة المصرية من نيروبي إلي بكين ، تقرير الجمعيات الأهلية إلي المنتدي العالمي للمرأة ببكين ، القاهرة .

2-ابراهيم ، مصطفي (2011) : العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي من منظور توزيع الثروة علي الليبيين ، بحث منشور في المؤمر العلمي الدولي الرابع والعشرون ، المجلد 5 ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان

3- ابن منظور ، محمد بن مكرم (117ه) لسان العرب ن دار صادر ن بيروت ، 2000 م ، ج1،ص163

4- ابو المعاطى، ماهر (2001) : التخطيط الأجتمتعى نماذج تطبيقية فى المجتمع السعودى (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق

5---------- (2002): الخدمة الاجتماعية وتحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع المصري , بحث منشور , المؤتمر العلمي الخامس عشر , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان .

6-أبو النيل، مرفت أحمد (2014) : دراسة تحليلية لأحدث البحوث العالمية للتخفيف من الضغوط الحياتية للمرأة العاملة , بحث منشور , مجلة الخدمة الاجتماعية , العدد 52 , الجزء الثاني .

7-إسماعيل ، إجلال (2013) :، علم اجتماع الزواج : رؤية نقدية للواقع والمستقبل ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .

8- البهنساوي ، ليلي (2017) : جودة حياة العمل لدي المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ، بحث منشور في مجلة كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، المجلد 75 ، الجزء 3.

9-جاب الله ، السيد (2002) : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية ، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية ، كلية الأداب ، جامعة القاهرة .

10-جاسم، كامل (1997) : مفهوم الأمن الأجتماعى فى الفكر السوسيولوجى ، بحث مقدم لندوة الأمن الأجتماعى ، بيت الحكمة ، بغداد.

11-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2019) : مصر

12-حماد ، جمال (2017) : دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي ، دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف المصري ، حوليات كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، المجلد 44 .

13- الرازي ، محمد بن أبي بكر (1995) : معجم مختار الصحاح ، ط2 ، المكتبة العصرية ، القاهرة .

14-رفعت ، أميرة (2011) : المحددات البنائية لانتشار ظاهرة المراة المعيلة بالريف المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب قسم الاجتماع ، جامعة المنيا .

15-رمزي ، نبيل (2000) : الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سيكولوجية ، الاسكندرية ، دار الفكر الجماعي

16-زكي ،إحسان عبد الغفار (1994): الاتجاهات الحديثة في خدمة الفرد، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

17-زيدان، على (1997): الاتجاهات المعاصرة في خدمة الفرد، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، .
18-الستار ، عبير (2019) : مشكلات المرأة الريفية المعيلة بقرية نواج بمحافظة الغربية ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد المنزلي ، كلية الاقتصاد المنزلي ، جامعة المنوفية ، العدد3 ، المجلد ،19.
19-السروجى ، طلعت مصطفى (2002): العولمة والسلام الأجتماعى ، رؤية تحليلة فى اطار سياسات الدعاية الأجتماعة ، بحث منشور المؤتمر الخامس عشر كلية الخدمة الأجتماعية ، جامعة حلوان.
20-سليم ، أحمد (2019) : مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم الأمن الاجتماعي للأطفال المعاقين ، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، القاهرة ، العدد56، الجزء 5.
21-السنهوري ، احمد (2000): الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادي والعشرون، القاهرة، دار النهضة العربية،.
22-السنهوري ،عبد المنعم (2000): خدمة الفرد بين النظرية والتطبيق، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ،.
23-شريف ،أنور (2015) : دليل المنظمات غير الحكومية للاستفادة من برامج المنح الصغيرة ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة .
24-شعبان ، يسري (2011) : ، مقياس تمكين المرأة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية «كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، العدد (٣٠) ، المجلد (٢) ٠
25-شلبي ، نعيم (1998) : استخدام العلاج الأسري في مواجهة المشكلات الاجتماعية لأسر المسجونين في قضايا المخدرات ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم .
26-صندوق الأمم المتحدة الانمائي (2014) : تقرير المرأة العربية ، الأردن ، عمان .
27-صندوق الأمم المتحدة للسكان (2008) : ، المسح الديموجرافي والصحي ، القاهرة.
28-عبد الرحمن ، فاطمة (2020) : ، المرأة ومشكلاتها في العشوائيات: دراسة مقارنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
29-عبد العال ، ماهر (2017) : ، المرأة في مصر العقل النسوي في مواجهة المجتمع الذكوري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .
30-عبد العزيز، مصطفى (2019) : ، دور المرأة والشباب في تنمية المجتمع، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة .
31-عبد العزيز، نسمه (2019) : تقويم عائد مشروعات تحسين نوعية الحياة للمرأة المعيلة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .
32-عبد اللطيف ، رشاد (2001) : اسهامات الجمعيات الأهلية في تحقيق الأمن الاجتماعي ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الرابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.
33-عبد المقصود ،عبد المحسن (2002): المرأة فى المجتمع المعاصر , القاهرة , دار العلم للثقافة والنشر .
34-العقيلي، عادل محمد (2004): (الاغتراب وعلاقته بالأمن , رسالة , ماجستير منشورة , جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية , السعودية .
35-عمارة ، محمد (2017) : الاسلام والأمن الاجتماعي ، القاهرة ، دار الشروق للنشر .
36-عوده، محمد (1993) : السياسة الاجتماعية والامن الاجتماعي (الفيوم ، المؤتمر العلمي السادس ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم.
37- عوض ، عبد الناصر (2016) : مناهج البحث في الخدمة الإجتماعية ، القاهرة ، بدون .
38-عيد ، خالد ، وأخرون (2014) : دراسة عن النساء المعيلات ، المشكلات والحلول ، بحث منشور في مجلة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، العدد 15، .
39-غزال ، ايناس (2015) : الاسبعاد للمرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي في المجتمع المصري ، بحث منشور في حوليات كلية الأداب ، جامعة عين شمس القاهرة . العدد 43
40-الفيومي ، أحمد (1979) : معجم المصباح المنير ، الجزء الأول ، المكتبة العلمية ، بيروت
41-الكرديس ، ريم (2020) : المرأة المعيلة في المجتمع السعودي المعاصر ، بحث منشور في المجلة العربية للأداب والدراسات الانسانية ، العدد 11، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأداب ، السعودية .
42-كمال الدين ، منى (2017) : التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة بين الواقع والمأمول ، بحث منشور في المؤتمر السنوي الرابع بعنوان محو الأمية للمرأة العربية ، القاهرة.
43-مجدي ، أحمد و، عبد المقصود ، خليل 2005) : النساء المعيلات في محافظة الفيوم ، دراسة اجتماعية ميدانية ، مطبعة العمرانية ، القاهرة .
44-المجلس القومي للمرأة (2001) : المرأة المصرية والخطة القومية 2007/2002، المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة ، القاهرة .
45-المجلس القومي للمرأة 02015) : ، مشروعات دعم وتمكين المصرية في خطط التعافي من منظور النوع الاجتماعي ، المجلس القومي للمراة ، القاهرة.

46-محمد ، رجاء (2018) : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات المرأة المعيلة في المجتمع الريفي في قري محافظة المنيا ، بحث منشور في مجلة فكر وابداع ، جزء 34، القاهرة .
47-محمد ،أميرة (20119 : المحددات البنائية لانتشار ظاهرة المرأة المعيلة في الريف المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب قسم الاجتماع ، جامعة المنيا.
48-محمد ناصر الصوافى (2008) : مستوى الأمن لدى عينة من طلبة جامعة نزوى ، رسالة ماجستير غير منشورة ن جامعة نزوى ، سلطنة عمان .
49-مسلم ، حماده (2016) : كفاءة برامج منظمات المجتمع المدني في تمكين المراة المعيلة ، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، العدد 56 ، الجزء 2 ، القاهرة .
50-المعهد القومي للتخطيط (2016) : تقرير التنمية البشرية لعام 2016، القاهرة ز.
المعيلة ، بحث منشور في مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد 172 ، الجزء 2 ، القاهرة
51-مغازي ،السعيد (2000) : تنظيم المجتمع- مداخل نظرية وتطبيقيه، ط2، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، .
52-المكاوي ، عايدة (2004) : تأثير أنشطة الضمان الاجتماعي والأسر المنتجة للوحدات الاجتماعية علي تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع المحلي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.
53-النوحي، عبد العزيز (1984) : نظريات خدمة الفرد، الكتاب الثاني، الطبعة11، القاهرة، مطبعة الثقافة .
54-النوحي، عبد العزيز(1984): نظريات خدمة الفرد، الكتاب الثاني، الطبعة11، القاهرة، مطبعة الثقافة، .
55-الهادي ، فوزي (2001) : التوافق الزواجي وعلاقته بالتشريعات الاسرية ، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد .10
56-همام ،سامية عبد الرحمن (2002) : استخدام العلاج الاسري في خدمة الفرد وتنمية المسئولية الاجتماعية للأبناء تجاه والديهم المسنين ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الثالث عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم .
57-ياسين ، السيد (1998): فى مفهوم العولمة ، المستقبل العربى (القاهرة ن مجلة دراسات الوحدة العربية ، السنة العشرون ، العدد 22.
58-يوسف ،نجلاء قنديل (2016): الضغوط الحياتية التى تواجه المرأة العاملة – وتصور مقترح من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية للتخفيف منها , بحث منشور , مجلة الخدمة الاجتماعية, العدد 56 , الجزء السادس.

المراجع الأجنبية :

1- Areta Martineg Maria(2003): The Legal Presumption In The Social Security Standards. PHD. University Of Navarra Spain
2- Barrientos , Aemando & Mairtrot,Mathilde (2016) : Social Assistance in Developing Countries Database,Social Assistance in Developing Countries Database,Brooks World Poverty Institute , The University of Manchester.
3- Burthart Dixie lee (2000) : causes of bankruptcy in lawg aged 62 ,and older , phd , walden University
4- Elizabeth ,Fiona (2018) : The role of NGOs in copying with thee problems of women and their quality of life , V019,N4 .
5- George , Justin (2018) : The impacy of work and environment on female heads of households who live in slums in cities, social indicators research ,V0127,N3.
6- Gradner Judith (2017) : The role of civil society organizations in improving the Quality of life for women , press free , new york .

7- Gradner Judith , W (2017) : The role of civil society organization in improving the quality of life for women , Press Free : New York .
8- Hu Xiaojuan(2003): Souial Security And Altruism In An Overlapping Generations Model, MA California State UniversityFullerton.
9- Longman:, Active Study Dictionary of English, Egypt, Kaluoub, al-Ahram Commercial, Presses, 1992, P.529
10- Misra , Ranjan & Misra m Jaydev(2017) : Towards Social Security Systems in Japan . Lessons for India , Reitaku International Journal of Economic Studies , Vol 17 , No 2 , Septemper .
11- Naryan, Deepa (2017) :Can any One Here Vice of The Poor , Oxford university ,
12- Restrepo, R,_et al (2009) : Determinats of the effectiveness , efficiency and productivity of women heads of household , McGill-University , Canda..
13- Richard , Jill V.(2016): The pressure and crises faced by the dependent women , Journal Article of Women & Therapy. Vol.1 (3) ,: Taylor & Francis ,
14- Rico Verdin Beatriz(2003): Needs Assessment Of The Epidemiologi Cal Information System In The Merican Institute Of Social Security, PHD, University Of Pittsburgh.
15- Robert William (2018): Quality of life for women in informal communications in urban India , social science Journal , V0164 , NIO .
16- Robert Willian (2018) : Quality of life for women in informal communities in urban india , social science journal, vol 64, no 5 .
17- Segal D.,& Wonzer , Y.(2016) :A proposed model to address the problems of women from a social perpective , New Haven , CT : Yale University Press.
18- White Jason Theodore(2003): The Social Security Crisis An Eualuation Of Status Quo Social Security, PHD, University of Missourk, Kansas
19- Zesiewicz. A. et a(2007)l: Social Security disability insurance (SSDI) in parkinson's disease, UK, an international Multidis cipinary journal, Vol. 29.